الأمم المتحدة

E/AC.51/2000/6

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
22 May 2000
Arabic
Original: English

لجنة البرنامج والتنسيق
الدورة الأربعون
٥-٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٠
البند ٤ (ب) من جدول الأعمال المؤقت*
مسائل التنسيق: مبادرة الأمم المتحدة الخاصة على نطاق المنظومة من أجل تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات

تقرير مرحلي عن تنفيذ مبادرة الأمم المتحدة الخاصة على نطاق المنظومة من أجل تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات

تقرير الأمين العام

موجز

هذا التقرير مقدم استجابة لطلب لجنة البرنامج والتنسيق في دورتها التاسعة والثلاثين. ويعرض التقرير التقدم المحرز في تنفيذ مبادرة الأمم المتحدة الخاصة على نطاق المنظومة من أجل تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات من خلال الأنشطة التي اضطلعت بها مؤسسات منظومة الأمم المتحدة منذ آخر تقرير مرحلي (E/AC.51/1999/6)، كما أنه يعالج مسائل التنسيق تنفيذ المبادرة الخاصة.

* E/AC.51/2000/1.

60600 050600 00-43338 (A)
0043338

ويستند التقرير إلى معلومات وردت من الوكالات التالية: اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل)، منظمة العمل الدولية، المنظمة البحرية الدولية، الاتحاد الدولي للمواصلات السلكية واللاسلكية، مكتب المنسق الخاص لأفريقيا وأقل البلدان نموا التابع لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمانة العامة، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، صندوق الأمم المتحدة للسكان، منظمة الأمم المتحدة للطفولة، منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، برنامج الغذاء العالمي، منظمة الصحة العالمية، المنظمة العالمية للأرصاد الجوية، أمانة مبادرة الأمم المتحدة الخاصة على نطاق المنظومة المتعلقة بأفريقيا.

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
أولا – مقدمة	١-٤	٤
ثانيا – تنفيذ المبادرة الخاصة منذ آخر مرة نظرت فيها اللجنة	٥-١٣٤	٤
ألف – التقدم العام	٥	٤
باء – شؤون الحكم	٦-١٥	٤
جيم – تسخير تكنولوجيا المعلومات لأغراض التنمية	١٦-٣١	٦
دال – التعليم	٣٢-٤٦	١٠
هاء – الصحة	٤٧-٦٨	١٤
واو – السكان ونوع الجنس	٦٩-٧٨	١٩
زاي – القضاء على الفقر	٧٩-٩٠	٢٢
حاء – الوصول إلى التجارة والفرص التجارية	٩١-١٠٠	٢٤
طاء – التوزيع الاقتصادي	١٠١-١٠٧	٢٨
ياء – التعاون والتكامل الإقليميان	١٠٨-١٠٩	٢٩
كاف – زيادة تعبئة الموارد	١١٠-١١٣	٣٠
لام – المجالات الأخرى ذات الأولوية	١١٤-١٣٤	٣١
ثالثا – تنفيذ المبادرة الخاصة: مسألة التنسيق	١٣٥-١٤٢	٣٦
رابعا – خاتمة	١٤٣-١٤٧	٣٨

المرفقات

الأول – مشروع مذكرة بشأن استراتيجية لتعبئة الموارد	٤٠
الثاني – التوصيات التي قدمتها لجنة البرنامج والتنسيق في دورتيها الثامنة والثلاثين والتاسعة والثلاثين وإجراءات المتابعة المقترحة	٤٦
ألف – توصيات اللجنة في دورتها الثامنة والثلاثين، وإجراءات المتابعة المقترحة والإجراءات المتخذة	٤٦
باء – التوصيات التي قدمتها اللجنة في دورتها التاسعة والثلاثين، والإجراءات المتخذة	٥٢

أولا – مقدمة

١ – أعد هذا التقرير استجابة لطلب من لجنة البرنامج والتنسيق في دورتها التاسعة والثلاثين المعقودة في حزيران/يونيه ١٩٩٩[١] وهو يركز على تنفيذ مبادرة الأمم المتحدة الخاصة على نطاق المنظومة المتعلقة بأفريقيا بوصفها الذراع التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات، الذي هو الاتفاق السياسي بشأن أفريقيا الذي اعتمدته الجمعية العامة في قرارها ١٥١/٤٦ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١.

٢ – وفي التقرير المرحلي بشأن المبادرة الخاصة المقدم إلى لجنة البرنامج والتنسيق في دورتها التاسعة والثلاثين، ذكر أنه قد أحرز تقدم كبير في تنفيذ المبادرة الخاصة في مجالات شؤون الحكم، وتسخير تكنولوجيا المعلومات لأغراض التنمية، والتعليم، والصحة، والسكان، والقضايا الجنسانية. وبيَّن التقرير أيضا ظهور تقدم في مجالات أخرى تشمل القضاء على الفقر، والوصول إلى التجارة وتوفير الفرص التجارية، والتنويع الاقتصادي، والتعاون والتكامل الإقليميين، والمياه، والبيئة والتعاون فيما بين بلدان الجنوب (E/AC.51/1999/6، الفقرة ٤).

٣ – وأحاطت اللجنة علما بالتقدم المحرز في المجالات المذكورة عاليه وفي مجال التنسيق، ودعت، في جملة أمور، إلى زيادة التغطية القطرية من جانب المبادرة الخاصة، وطلبت تقديم استراتيجية لحشد الموارد بالاقتران مع خطة محددة إليها في دورتها الأربعين كيما تنظر فيهما. وأوصت اللجنة أيضابالتعجيل بتنفيذ المبادرة الخاصة[٢].

٤ – ويهدف الفرع ثانيا من هذا التقرير إلى إظهار التقدم المحرز في تنفيذ المبادرة الخاصة للفترة من أيار/مايو ١٩٩٩ إلى نيسان/أبريل ٢٠٠٠ في مجالات الأولوية ذاتها المذكورة في التقرير السابق. ويعالج الفرع ثالثا مسألة تنسيق المبادرة ويتضمن الفرع رابعا الاستنتاجات. ويرد في المرفقات مشروع مذكرة لاستراتيجية لحشد الموارد (المرفق الأول)، وموجز للتوصيات التي وضعتها اللجنة في دورتيها الثامنة والثلاثين والتاسعة والثلاثين، وإجراءات المتابعة المقترحة والإجراءات المتخذة (المرفق الثاني).

ثانيا – تنفيذ المبادرة الخاصة منذ آخر مرة نظرت فيها اللجنة

ألف – التقدم العام

٥ – سجل تقدم آخر في الفترة المشمولة بالتقرير الحالي في المجالات الأربعة المبينة في التقرير الأخير: شؤون الحكم، وتكنولوجيا المعلومات، والتعليم والصحة والقضايا الجنسانية، والسكان. وقد ظهر تقدم كذلك في مجالات من قبيل المياه، والقضاء على الفقر، والتعاون فيما بين بلدان الجنوب. وفي بعض المجالات، يجري الاضطلاع بأنشطة ولكن ليس بالضرورة في إطار مبادرة الأمم المتحدة الخاصة المتعلقة بأفريقيا. وعلاوة على ذلك، ففي مجالات أخرى، نتيجة لنظام تدفق المعلومات، ومهلة الإنجاز اللازمة، وأهم من ذلك، عدم وجود إنجازات مرجعية متفق عليها لقياس التقدم، فإن أثر الأنشطة التي يجري الاضطلاع بها لا يمكن، حتى الآن، تقييمه تقييما تاما.

باء – شؤون الحكم

١ – بناء القدرة المتصلة بشؤون الحكم

٦ – تم المنتدى الثالث لشؤون الحكم في أفريقيا، المعقود في باماكو، مالي في الفترة من ٢٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٩، مثله في ذلك مثل المنتديين الأول والثاني برعاية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا بوصفهما الوكالتين المنسقتين وبدعم مالي من النرويج. وقد

عقد الأول في أديس أبابا، في تموز/يوليه ١٩٩٧ والثاني في أكرا، في حزيران/يونيه ١٩٩٨.

٧ - وعلى الصعيد القطري، أنشأ معظم البلدان المشاركة في المنتديين الأول والثاني عمليات مشاورة وطنية للإعداد لهما وللاضطلاع بإجراءات المتابعة المتصلة وتوصياتهما. وعلى الصعيد الإقليمي، ساعد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي سبعة بلدان ماليا في تقديم مقترحات بمشاريع للتمويل من جانب الشركاء الخارجيين. وقد دعم البرنامج الإنمائي أيضا إعداد قائمة متصلة بشؤون الحكم، فضلا عن قيامه بتمويل المؤتمر الأفريقي المعني بإصلاح الشراء الحكومي ودراسة عن أخلاقيات الخدمة العامة في أفريقيا.

٨ - وكانت القضايا الرئيسية للمنتدى الثالث التي نوقشت في الجلسات العامة وجلسات الأفرقة العاملة تتعلق بأسباب الصراع الداخلي في المجتمعات الأفريقية وديناميات نتائجه ومهمة منع وإدارة الصراع من خلال الحكم الرشيد. ويمكن تلخيص هذه المسائل على أنها التحديات المتصلة بما يلي: (أ) فهم الصراع الداخلي، (ب) إعادة إقرار النظام في المجالين السياسي والاجتماعي، (ج) إقامة وتعزيز هياكل وعمليات الحكم الرشيد كوسيلة لمنع الصراع وإدارته. وقد جرى التأكيد دوما على ضرورة الالتزام والتعاون المستمرين في بناء وتعزيز القدرة المؤسسية على جميع مستويات الحكم وعلى الصعد دون الإقليمي والإقليمي والعالمي لمجابهة هذه التحديات.

٩ - ونظر المنتدى أيضا في وضع مؤشرات للصراع ونماذج قابلة للتطبيق وفي الكيفية التي يمكن بها لهذه المؤشرات والنماذج أن تفيد في صنع السياسات بشكل استباقي لا رجعي. وإذا أريد إدراج هذه المؤشرات في إطار عادي لوضع السياسات، فسيستلزم إرادة سياسية قوية. ويمكن لمؤشرات الصراع أن تكون أساسا صالحا جدا للحوار بين الحكومة والمجتمع المدني وبين البلد والمنظمات الدولية.

١٠ - وفيما يتعلق بدور المنظمات الدولية، ووجهت أنظار المنتدى إلى تحديين رئيسيين. الأول، هو ضرورة تعزيز التنسيق فيما بين مختلف وكالات الأمم المتحدة التي تتدخل في شتى مراحل الصراع. والتحدي الثاني هو استحداث أدوات ملائمة للتدخل في الوقت المناسب وبشكل ملائم في حالات الصراع إما لإيقافها أو لمنع زيادة تصعيدها.

١١ - وقد بدأت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا مشروعا عن رصد التقدم نحو الحكم الرشيد. وهدف المشروع هو غرس السياسات العامة والممارسات التي تحسن الحكم وبالتالي تعزز البيئة من أجل زيادة الاستثمار والنمو الاقتصادي. وفي سبيل تحقيق هذه الغاية، يتضمن المشروع وضع مجموعة من المؤشرات لرصد النواحي الاقتصادية والإدارية والسياسية للحكم، والعمل جنبا إلى جنب مع المؤسسات الوطنية لتوجيه تطبيق هذه المؤشرات في عدد قليل من البلدان الأفريقية.

١٢ - وكجزء من هذا المشروع نظمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ بدعم من مؤسسة فورد حلقة عمل عن قياس ورصد التقدم في مجال الحكم الرشيد في أفريقيا. وحضر حلقة العمل خبراء من داخل أفريقيا وخارجها ونظرت في المؤشرات الكمية والوصفية لرصد التقدم نحو الحكم الرشيد في البلدان الأفريقية. وقد عقدت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا حلقة عمل للمتابعة في آذار/مارس ٢٠٠٠ لتنسيق هذه المؤشرات وتحديد الطرائق العملية للإعداد للدراسة الإرشادية التي تضطلع بها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا عن شؤون الحكم في أفريقيا.

٢ - الاتصالات من أجل بناء السلام

١٣ - منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) هي الوكالة المنسقة بالنسبة لتنفيذ العنصر من المبادرة الخاصة المعنون ''بناء السلام، حل الصراع والمصالحة الوطنية: الاتصالات من أجل بناء السلام''. وما تزال اليونسكو والمنظمات المتعاونة معها تواصل بشكل مباشر ومن خلال منظمة الوحدة الأفريقية حشد الشركاء المحتملين الذين لا يعلمون بهذا العنصر المحدد من عناصر المبادرة، لكي يتسنى الحصول على التزام من الحكومات الأفريقية بشأن استعدادها لدعم تنفيذ هذا العنصر والمشاركة فيه. وما فتأت اليونسكو تضطلع بدراسات عن الاتصالات وبناء السلام في إثيوبيا وبوروندي وليبريا ومالي. ونظمت أيضا حلقات عمل وطنية بشأن الموضوع نفسه في إثيوبيا وليبريا ومالي نوقشت فيها النتائج التي حصل عليها من الدراسات ووضعت توصيات لصياغة خطط عمل وطنية لاستعمال الاتصالات من أجل بناء السلام. وقد نُشرت الوثيقة المتعلقة بالإطار المفاهيمي والاستراتيجية بشأن الاتصالات من أجل بناء السلام في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨.

١٤ - وخلال هذه الفترة أيضا، أعد مشروع مقترح قيمته مليون واحد من الدولارات وقدم للحصول على تمويل إلى صندوق الأمم المتحدة للشراكات الدولية ومؤسسة الأمم المتحدة. ويهدف المشروع إلى أن يشجع من خلال وسائط الاتصالات، منع الصراع، وبناء السلام، وتهيئة بيئة مساعدة على التنمية المستدامة وذلك مبدئيا في إثيوبيا وبوروندي وليبريا ومالي.

١٥ - وبسبب الافتقار إلى الأموال، قلت إلى حد بعيد سرعة بناء هذا العنصر من عناصر المبادرة الخاصة. ومع ذلك، تنوي اليونسكو إحراز بعض التقدم في تنفيذه خلال النصف الثاني من عام ٢٠٠٠ بتمويل خارج عن الميزانية من الوكالة الدانمركية للتنمية الدولية.

جيم - تسخير تكنولوجيا المعلومات لأغراض التنمية

١٦ - اللجنة الاقتصادية لأفريقيا هي الوكالة المنسقة لمجموعة تسخير تكنولوجيا المعلومات لأغراض التنمية، والتي تشكل صيغة تنفيذها مبادرة جمعية المعلومات الأفريقية التي اعتمدها مؤتمر الوزراء المسؤولين عن التخطيط الاقتصادي والاجتماعي التابع للجنة الاقتصادية لأفريقيا في أيار/مايو ١٩٩٦.

١٧ - والنشاط الرئيسي في هذا المجال في عامي ١٩٩٩ و ٢٠٠٠ هو عقد المنتدى الأول للتنمية الأفريقية، المعنون: ''ما تشكله العولمة وعصر المعلومات من تحد بالنسبة لأفريقيا'' المعقود في أديس أبابا في الفترة من ٢٤ إلى ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩. وقد حضر المنتدى ما يزيد عن ٩٥٠ مشتركا بما فيهم الناشطون المجتمعون الممثلون للمجتمع المدني، والخبراء التقنيون من القطاعين العام والخاص، والأكاديميون، وكبار المسؤولين الحكوميين وعدة رؤساء دول - وجميعهم مشتركون في الاستفادة من تسخير تكنولوجيا المعلومات لأغراض التنمية. والوكالات المتعاونة التي تعاونت معها اللجنة الاقتصادية الأفريقية في تنظيم المنتدى كانت هي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية.

١٨ - وقد أثار المنتدى الاهتمام بعدد من المبادرات التي ما فتئت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا تساعدها وتشجعها في البلدان الأفريقية. وتشمل هذه المبادرات خطط لمشروع إقليمي هو ''الشبكة الحاسوبية المدرسية لأفريقيا''، وبرنامج أفريقي للتعلم عن بُعد، وقوائم للمناقشة وأنشطة تتعلق بالقضايا الجنسانية وعصر المعلومات، والشبكة الحاسوبية للمنظمات غير الحكومية لأفريقيا، وشبكة مراكز للاتصالات

السلكية واللاسلكية، وأنشطة لدعم اشتراك الشتات الأفريقي في تسخير المعرفة لأغراض التنمية في أفريقيا، وتكوين شبكة للاتصال فيما بين المؤسسات التجارية وبعضها، وتكوين مجموعات عمل وطنية في عدة بلدان في المنطقة، وشبكة شبابية لجمعية المعلومات الأفريقية.

١٩ - يجرى أيضا على سبيل المتابعة للمنتدى مجموعة من البرامج التي ستشكل فيها الدول الأعضاء الأفريقية المستفيدين المباشرين. وتندرج هذه البرامج في مجالات السياسات العامة والتنظيم في سياق واسع النطاق للسياسات العامة للمعلومات والاتصالات، والتطبيقات الرامية لدعم العمليات التعليمية وتلبية احتياجات شباب أفريقيا، والتجارة الالكترونية، وتطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مجال الصحة.

٢٠ - ووضعت المقترحات في صيغتها النهائية في اجتماع استعراض (أديس أبابا في الفترة من ٢٧ إلى ٢٩ آذار/مارس ٢٠٠٠)، قيَّمت فيه نتائج منتدى التنمية الأفريقية. والمنتدى، وهو مبادرة للجنة الاقتصادية لأفريقيا، هو منتدى رفيع المستوى يتزعمه الأفريقيون ويبحث عن حلول أفريقية لمشاكل أفريقيا. ويهيئ المنتدى فرصة إقليمية تتزعمها أفريقيا للحوار الرفيع المستوى مع صانعي السياسة وغيرهم من أصحاب المصلحة الأفارقة فضلا عن الشركاء الإنمائيين لأفريقيا بشأن الأوجه الرئيسية للتحديات الإنمائية التي تواجهها القارة. وسيعقد مؤتمر قمة لما بعد المنتدى في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ في جنوب أفريقيا حيث سيجتمع نحو ١٥ من رؤساء الدول الأفريقية مع خبراء القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني في مجال تكنولوجيا المعلومات وكذلك مع ممثلي الوكالات الإنمائية المتعددة الأطراف والثنائية الطرف. وقد قبل رئيس جنوب أفريقيا دعوة لاستضافة مؤتمر القمة لما بعد المنتدى.

٢١ - وتوفر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا خدمات استشارية، ومساعدة تقنية جارية، وتنظم حلقات عمل على الصعيد الوطني لتنشيط الوعي بالسياسات العامة لتكنولوجيا المعلومات، ولمساعدة البلدان على تصميم واعتماد خطط وطنية للهيكل الأساسي للمعلومات والاتصالات. وتعمل اللجنة حاليا في ٢٢ بلدا. وحتى الآن أقر ١٠ بلدان خطط للهيكل الأساسي الوطني للمعلومات والاتصالات.

٢٢ - وما فتئت أنشطة تسخير المعلومات لأغراض التنمية في أفريقيا تشكل أحد أوجه التركيز الرئيسية للشراكة العالمية في المعرفة. وكان منتدى التنمية في أفريقيا لعام ١٩٩٩ الحدث الرئيسي في المنطقة الأفريقية الموفر للمدخلات اللازمة لمؤتمر المعرفة العالمية الثاني (كوالالمبور، ٧-١٠ آذار/مارس ٢٠٠٠).

٢٣ - ونشرت على شبكة ''انترنت'' قاعدة بيانات للاجتماعات والمناسبات الرئيسية بشأن أفريقيا على الموقع http://www.unsia.org/event كأداة لمنظمي المؤتمرات والمشتركين فيها. ووفرت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا جلسات إحاطة للتوعية وتدريبا على استعمال وتطبيقات قاعدة البيانات لوكالات الأمم المتحدة في أديس أبابا، وأمانة المبادرة الخاصة في نيويورك، ومراكز التنمية دون الإقليمية التابع للجنة الاقتصادية لأفريقيا.

٢٤ - واضطلع مكتب تطوير الاتصالات السلكية واللاسلكية، وهو الفرع الإنمائي للاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية، بالأعمال التالية في مجال إصلاح الاتصالات السلكية واللاسلكية وتشريعاتها وتنظيمها: عقدت حلقات عمل تنظيمية في بوتسوانا والنيجر؛ وقدمت المساعدة إلى رابطة منظمي الاتصالات السلكية واللاسلكية في الجنوب الإفريقي وحصل عدد من البلدان الأفريقية على مشورة بشأن المسائل التنظيمية. وفي مجال الهياكل الأساسية

العالمية في مجال المعلومات، نفذت مشاريع نموذجية لاستخدام وسائل الاتصال السلكية واللاسلكية في الطب في أوغندا وموزامبيق ومن المعتزم تنفيذ مشروع آخر في السنغال. وفيما يتعلق بالشؤون المالية والاقتصادية، عقدت حلقات عمل بشأن التكاليف القائمة على أساس التعريفات والنظام الجديد لمعدلات المحاسبة لتحسين هيكل التعريفات لخدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية.

٢٥ - وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠، بدأ تنفيذ برنامج خاص لأقل البلدان نموا يتضمن ابتكار يتمثل في التركيز على تقديم المساعدة من مكتب تطوير الاتصالات السلكية واللاسلكية على عدد صغير من البلدان في وقت معين بغية إحداث أثر أكبر. ومن بين البلدان الستة المختارة لهذا العام، كانت ٤ منها من أفريقيا، وهي: إثيوبيا، وتشاد، وجزر القمر، والسودان، ومن المهم ملاحظة أنه جرى مراعاة البعد الجنساني في جميع الأنشطة المبرمجة.

٢٦ - واختير الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية باعتباره وكالة التنسيق للعناصر التالية لتسخير تكنولوجيا المعلومات لأغراض التنمية: إمكانية الربط بشبكة الإنترنت، وتطبيق الديمقراطية فيما يتصل بفرص الوصول إلى مجتمع المعلومات، والتدريب والبنية الأساسية الوطنية للمعلومات والاتصالات. وقدم مكتب تطوير الاتصالات السلكية واللاسلكية المشورة إلى بعض من فرادى البلدان فيما يتصل بإدخال خدمات شبكة الإنترنت. وأعدت خطة عمل لأوغندا وكذلك مواصفات ووثائق المناقصات لمعدات شبكة الإنترنت من أجل إنشاء هيئة جديدة لتوفير خدمات الإنترنت. وأعد مشروع دليل لإدخال خدمات شبكة الإنترنت من أجل توزيعه على جميع البلدان الأفريقية. وما زال تخطيط وتنفيذ مشاريع نموذجية لإنشاء مراكز مجتمعية للاتصالات المتعددة الأغراض مستمرا في أوغندا، وبنن، وجمهورية تترانيا المتحدة، ومالي، وموزامبيق، في إطار شراكة مع الشركاء الوطنيين والمحليين وبصفة مبدئية مع اليونسكو والمركز الدولي لبحوث التنمية. وانضمت وكالات أخرى أو أعربت عن نيتها في التعاون في إنشاء بعض هذه المشاريع [على سبيل المثال، منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، ومنظمة الصحة العالمية، والمجلس البريطاني، وبرنامج الربط الشبكي لأغراض التنمية المستدامة التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والوكالة الكندية للتنمية الدولية].

٢٧ - ووفر الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية التدريب على استخدام تكنولوجيا المعلومات للتعلم من بعد للبلدان الأفريقية الناطقة بالانكليزية والفرنسية وجرى توفير التدريب لجميع البلدان الأفريقية تقريبا بشأن كيفية التوافق مع مشاكل عام ٢٠٠٠ الحاسوبية. وتلقى المعهد الأفريقي للاتصالات السلكية واللاسلكية المتقدمة في نيروبي والمدرسة العليا المتعددة الجنسيات للاتصالات السلكية واللاسلكية في داكار المساعدة من مكتب تطوير الاتصالات السلكية واللاسلكية. وقدم المكتب المساعدة في مشروع عن ''بناء جماعات المعلومات في أفريقيا'' في جنوب أفريقيا. وقدمت مساعدة مباشرة إلى أوغندا، وتترانيا، وجمهورية أفريقيا الوسطى في مجال تخطيط الاتصالات السلكية واللاسلكية الريفية. وعقدت حركة دراسية بشأن تمويل وتطوير الاتصالات السلكية واللاسلكية الريفية في كمبالا من أجل البلدان الناطقة بالانكليزية. وواصل المكتب تعزيز توسيع وتحديث البنية الأساسية لمعلومات الاتصالات السلكية واللاسلكية على الصعيدين الوطني والإقليمي.

٢٨ - واعتبارا من حزيران/يونيه ١٩٩٩، جرى تنفيذ البرنامج النموذجي المشترك بين الوكالات للمراكز المجتمعية المتعددة الأغراض للاتصالات السلكية واللاسلكية بدعم ومساعدة من الوكالات المتعاونة. وبدئ في إنشاء هذه المراكز في ملافيل بنن (بالتعاون مع المركز الدولي لبحوث

التنمية والاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي)، وفي مانهيكا ونماشا بموزامبيق (بالتعاون مع المركز الدولي لبحوث التنمية)، وفي سنجيريما بتترانيا (بالتعاون مع المركز الدولي لبحوث التنمية والاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية). ويعمل المركزان الموجودان في طومبوكتو بمالي وناكاسيكي بأوغندا بكامل طاقتهما ويخدمان العملاء لقاء أجر كما يقدمان خدمات وتطبيقات ذات وجهة إنمائية في مجال المعلومات باعتبارها خدمة عامة. وبدأت عملية تقييم قائمة على المشاركة (تستند إلى منهج أكاسيا للمركز الدولي لبحوث التنمية) لإعداد تقرير شامل عن الاستدامة، وأثر التنمية، والنتائج التقنية من أجل البلدان الأفريقية الأعضاء.

٢٩ - وفي مجال التدريب، جرى تنظيم حركة عمل دون إقليمية بشأن الربط الشبكي بدعم من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا واليونسكو في آب/أغسطس ١٩٩٩ في المعهد الأفريقي للاتصالات السلكية واللاسلكية المتقدمة في نيروبي. وقامت أيضا اللجنة الوطنية بغانا المعنية بالربط بشبكة الإنترنت بتنظيم حلقة عمل وطنية في شباط/فبراير ٢٠٠٠ في إطار المشروع المشترك بين اليونسكو والبنك الدولي لتنمية المعلومات بشأن تحسين الوصول إلى مرافق معالجة المعلومات آليا من بعد في قطاع الخدمات العام في غانا. وتمثل الهدف في تدريب ممثلي ١٠٠ مؤسسة خدمات عامة من المقرر ربطها بشبكة الانترنت في شبكة الخدمات العامة الجديدة لمعالجة المعلومات آليا من بعد والتي يجري إنشاؤها في إطار المشروع. وجرى تنظيم دورات دراسية قصيرة متقدمة للأخصائيين الأفارقة في إسرائيل بالتعاون مع اليونسكو بشأن استرجاع المعلومات في حزيران/يونيه ١٩٩٩ وبشأن الربط الشبكي في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩. واستكملت اليونسكو بنجاح، بالتعاون مع الوصلات العالمية التابعة للبنك الدولي مشروعا نموذجيا بشأن ''إنشاء شبكات للتعلم من أجل المدرسين الأفارقة'' وتولت تقييمه. وقدمت اليونسكو الدعم أيضا إلى مشروع نموذجي في السنغال باستكمال تدريب المستعملين وموقع تفاعلي عل شبكة ''ويب''، واستكملت مشروعا نموذجيا بشأن تدريب مدرسي المرحلة الثانوية في مجال المعلوماتية ومعالجة المعلومات آليا من بعد في أوغندا. واستخدمت الخبرة المكتسبة في إجراء دراسة جدوى لإنشاء شبكة أفريقية لتعليم العلوم والتكنولوجيا التي شرعت اليونسكو في إجرائها بالاشتراك مع البنك الدولي.

٣٠ - وانضمت الرأس الأخضر والسودان إلى شبكة المعلوماتية الإقليمية لأفريقيا التابعة لليونسكو والتي توفر إطارا لتعزيز معالجة المعلومات آليا من بُعد من أجل التنمية في أفريقيا دعما لمبادرة مجتمع المعلومات الأفريقي ومبادرة الأمم المتحدة الخاصة بأفريقيا. ويبلغ عدد البلدان الأفريقية المشاركة في الشبكة حاليا ٤٣ بلدا. ونُظمت حلقة عمل بشأن الشبكة خلال آخر منتديات التنمية في أفريقيا. وأدى هذا إلى وضع برنامج إقليمي لتعزيز معالجة المعلومات آليا من بُعد في القطاع العام والذي سيقترح الحصول على دعم مشترك بين الوكالات في إطار المبادرة الخاصة. وكانت اليونسكو أحد الشركاء الرئيسيين في المنتدى وساعدت ١٢ بلدا على إعداد لمحات قطرية عن الهياكل الأساسية الوطنية للمعلومات والاتصالات من أجل المنتدى. واضطلعت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا واليونسكو بإجراءات المتابعة للمساعدة التي قدماها إلى رواندا والتي بدأت في حلقة العمل الوطنية بشأن سياسات معالجة المعلومات آليا من بُعد، بالمساعدة في إعداد إطار لسياسات الهياكل الأساسية الوطنية للمعلومات والاتصالات والذي نوقش واعتمد في حلقة العمل الثانية في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠. وقدمت اليونسكو، بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا المساعدة إلى نيجيريا لعقد حلقة عمل للسياسات الوطنية بشأن

تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في مجال التنمية في آذار/مارس ٢٠٠٠. وعُقدت حلقة عمل إقليمية أيضا تحت إشراف اليونسكو بشأن ''أخلاقيات المعلومات'' نظمت خلال مؤتمر باماكو لعام ٢٠٠٠ الذي دعا إلى عقده رئيس مالي في شباط/فبراير ٢٠٠٠. وترمي حلقات العمل هذه إلى حفز وضع هياكل أساسية وطنية وإقليمية للمعلومات والاتصالات تتضمن عنصرا للقطاع العام وعنصرا لـ ''أخلاقيات المعلومات''.

٣١ - وشرعت اليونسكو في إعداد نسخة موسعة من قاعدة البيانات على الشبكة المعنونة ''SAHEL Point DOC'' المنتجة على قرص مدمج بذاكرة قراءة فقط والتي ستتضمن عددا أكبر من الوثائق المنتقاة عن بلدان الساحل ذاتها وسيجري في وقت لاحق استكمالها بانتظام بواسطة الدول المشاركة. وبدأ في شرق أفريقيا إعداد قرص مدمج مماثل بذاكرة قراءة فقط. وقامت اليونسكو ومعهد الأمم المتحدة للبحث والتدريب في عام ١٩٩٩ بنشر قرص مدمج آخر بذاكرة قراءة فقط معنون ''شبكة الإنترنت في الجنوب'' ووزع مجانا في البلدان النامية بوصفه مكتبة مرجعية عن شبكة الإنترنت ومجتمع المعلومات لاستعماله في البلدان النامية. ويستهدف هذا القرص المدمج المنشور بالفرنسية أخصائيي التكنولوجيا ومستعمليها وصانعي القرار بشأنها، ويحتوي على خلاصة وافية للمعلومات بما في ذلك برمجيات مجانية، ومعينات للتعلم، ومقالات ودراسات بشأن التحديات والاستراتيجيات المتعلقة بشبكة الإنترنت والمسائل المتعلقة بإدارتها وتنظيمها. وجرى بنجاح تنظيم مسابقة ''top 50'' للمواقع الأفريقية على الشبكة في مجال التعليم، والعلوم، والثقافة، والإعلام، وتنمية المجتمعات المحلية ونُشرت على شبكة ''ويب'' في عام ١٩٩٩. وأُنجزت ونُشرت دراسة تحليلية للنتائج مع توصيات من أجل بناء مضمون أفريقي مُحسَّن على الشبكة.

دال - التعليم

٣٢ - وضعت المجموعة المعنية بالتعليم من المبادرة الخاصة، والتي تتولى تنسيقها بصورة مشتركة اليونسكو واليونيسيف والبنك الدولي بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، استراتيجية لدعم التعليم الأساسي في البلدان الـ ١٦ ذات معدلات القيد المنخفضة. وكانت دورة التركيز في هذا العمل على توسيع نطاق الوصول وتحسين النوعية مع التأكيد بصفة خاصة على تعليم الفتيات. وتتقدم الشراكة في إطار هذه المجموعة بصورة جيدة. وأوصت اللجنة التوجيهية التابعة للجنة التنسيق الإدارية في اجتماعها المعقود في ١٤ أيار/مايو ١٩٩٩ بما يلي: (أ) ينبغي توسيع نطاق التعاون النابع من البلدان ذات معدلات القيد المنخفضة ليشمل بعض البلدان الأكثر تقدما؛ (ب) ينبغي استكشاف إمكانية التعاون مع أوكسفام (منظمة أوكسفورد للتحرر من الجوع) وغيرها من المنظمات للتوصل إلى اتفاق بشأن وضع خطة عمل عالمية؛ (ج) ينبغي تعزيز الأنشطة التعاونية المتعلقة بتجهيز برامج الاستثمار القطاعي، بما في ذلك بعثات التقييم المشتركة، ومشاورات المانحين، ومتطلبات الإبلاغ العامة، وتنسيق الإجراءات بصفة عامة. ولم يمكن الاضطلاع بأنشطة حاسمة بشأن تنفيذ هذه التوصيات بسبب نقص الموظفين في الأمانة.

٣٣ - وفيما يتعلق بالتقدم في البلدان ذات معدلات القيد المنخفضة، يوجد بلدان، هما إثيوبيا وموزامبيق، لديهما برنامجين منفذين لتطوير قطاع التعليم وفرت وكالات التنسيق الدعم اللازم لإعدادهما. وفي إثيوبيا، يشتمل البرنامج على إصلاح رئيسي لمجمل نظام التعليم وإيلاء أولوية قصوى لزيادة فرص الوصول، لا سيما في المرحلة الابتدائية (الهدف هو زيادة المعدل الإجمالي للالتحاق من ٣٠ في المائة إلى ٥٠ في المائة) وتحسين النوعية، لا سيما بالنسبة للسكان الريفيين والفتيات الريفيات. وللبرنامج إطار زمني مدته

٥ سنوات في استراتيجية طويلة الأجل لعكس الاتجاه التزولي والتحرك سريعا نحو تعميم التعليم الابتدائي بحلول عام ٢٠١٥. وفي موزامبيق أقر مجلس محافظي البنك الدولي برنامجا استراتيجيا لقطاع التعليم يهدف إلى بلوغ تعميم التعليم الأساسي بحلول عام ٢٠١٠، وتبلغ تكلفته الإجمالية ٧١٧,٢ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة منها ٧١ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة كتمويل من البنك الدولي.

٣٤ - ومن المتوقع أن تكون برامج تطوير قطاع التعليم جاهزة للتمويل الخارجي بحلول نهاية عام ٢٠٠٠ في خمسة بلدان (بوركينا فاسو، ورواندا، وغينيا، ومالي والنيجر). وفي بوركينا فاسو، سيستهدف البرنامج زيادة معدل الوصول إلى التعليم الابتدائي من ٤٠ إلى ٧٥ في المائة بحلول عام ٢٠٠٥، وتحسين النوعية والإنصاف. وفي غينيا، يستهدف البرنامج بلوغ تعميم الالتحاق بالتعليم الابتدائي؛ وتحسين النوعية عن طريق رفع كفاءة المدرسين، وزيادة توفر الكتب المدرسية وتحسين صحة الطلاب؛ واللامركزية بالنسبة لتعيين الموظفين والإدارة. وحصلت هذه العملية التحضيرية على دعم من الصندوق الاستئماني النرويجي للتعليم وكذلك من الحكومة والبرنامج المشترك لمنظومة الأمم المتحدة لتوفير التعليم للجميع (٢٠٠٠-٢٠٠٤). ويقوم البرنامج على أساس شراكة تتسم بالكفاءة والفعالية الشديدة في جميع المراحل (من الصياغة إلى التنفيذ والرصد والتقييم). وفي مالي، من المتوقع القيام بما يلي: توسيع نطاق الوصول إلى التعليم الابتدائي وتحسين الإنصاف عن طريق تدريب المدرسين وتعيينهم، وبناء الفصول الدراسية وإصلاح المناهج الدراسية، وتحسين الإمداد بالمواد التعليمية، ولا مركزية الإدارة. وفي الوقت نفسه يجري حاليا برنامج لقروض التعلم والابتكار فيما يتصل بمدارس المجتمعات المحلية. وفي النيجر يجري حاليا برنامج قطاعي مدته ١٠ سنوات يهدف إلى توسيع نطاق الوصول إلى التعليم الأساسي حدد الإنجاز المستهدف مؤقتا بالنسبة له بأنه تحقيق بلوغ نسبة التحاق قدرها ٧٠ في المائة في ١٠ سنوات وتحسين النسبة بين الجنسين ونوعية التعليم والتعلم. وفي رواندا، سيركز مشروع لتنمية الموارد البشرية في رواندا على زيادة الوصول وتحسين النوعية ومن المرتأى أن يكون بمثابة بادرة لبرنامج قطاعي شامل يرمي إلى تنسيق جميع أنواع المساعدة التعليمية المقدمة من المانحين لدعم سياسات واستراتيجيات إطار سياسات وزارة التعليم.

٣٥ - وتلقت العملية التحضيرية في بوركينا فاسو الدعم من جميع المانحين. وشرع البرنامج المشترك بين الحكومة ومنظومة الأمم المتحدة بشأن توفير التعليم الأساسي للجميع في تنفيذ برنامج قيمته ٢٠ مليون دولار يرمي إلى تحقيق الأهداف التالية: (أ) توفير التعليم الأساسي الجيد للجميع؛ (ب) توسيع نطاق إمكانية الحصول على التعليم الأساسي وتحسينها بالنسبة لجميع فئات السكان؛ (ج) تعزيز القدرات المؤسسية؛ (د) النهوض بتعليم الفتيات والنساء لا سيما في المناطق الريفية والحضرية الفقيرة. وهذا البرنامج قائم على أساس شراكة تتسم بالكفاءة والفعالية الشديدة في جميع المراحل (من الصياغة إلى التنفيذ والرصد والتقييم). ويمكن وضع تصور لهذه الشراكة بالنظر في تحديد حصة من أعباء آلية التمويل المعتمدة، كما يلي: (أ) حكومة بروكينا فاسو ١,١٣ مليون دولار (٥,٥٥ في المائة)؛ (ب) المجتمعات المحلية ٠,٢٥ مليون دولار (١,٢٩ في المائة)؛ (ج) منظومة الأمم المتحدة (صندوق الأمم المتحدة للسكان، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، واليونسكو، وبرنامج الأغذية العالمي) ١١,٠٣ مليون دولار (٥٤,٢٥ في المائة)؛ (د) الشركاء الآخرون (خدمات الإغاثة الكاثوليكية/CATHWELL) ٧,٩٢ مليون دولار (٣٩ في المائة).

٣٦ - وما فتئ البنك الدولي يقوم بالتعاون مع اليونسكو بدعم الأنشطة دون الإقليمية، بما في ذلك البلدان غير الـ ١٦ بلدا من البلدان ذات معدل الالتحاق المنخفض. وفي الواقع وفرت الوكالتان الرائدتان الدعم في إعداد برامج التطوير القطاعي التي أقر تمويلها لزامبيا وغامبيا وغانا وليسوتو. أما بالنسبة لنيجيريا فستكون هناك عملية تعليم أساسي جاهزة للتمويل الخارجي في أيار/مايو ٢٠٠٠، ويقوم البنك الدولي، بالتعاون مع اليونسكو، بالمساعدة في برنامج رئيسي للتطوير القطاعي. ويجرى الإعداد أيضا لعمليات التعليم الأساسي في بلدان أخرى بما فيها الكاميرون وكينيا. وتجرى حاليا عملية لمحو أمية الكبار في كوت ديفوار كما تجرى أيضا أعمال بدعم من المبادرة الخاصة في جمهورية تنزانيا المتحدة وزامبيا وملاوي. وعقد البنك الدولي واليونسكو عدة اجتماعات مع الشركاء الآخرين لمناقشة إجراءات المتابعة بعد نشر تقرير منظمة ''أوكسفام'' المعنون ''التعليم الآن''، الذي أثار اهتماما كبيرا. وعلاوة على ذلك قام البنك الدولي، بوصفه الوكالة المنسقة لمجموعة برامج التعليم، بعقد اجتماعات تشاوريا مشتركا في باريس في ٢١ و ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩، بشأن ''وضع استراتيجية لتقديم المساعدة لقطاع التعليم في أفريقيا جنوب الصحراء''.

٣٧ - وفي مدغشقر، التزمت وكالات الأمم المتحدة (منظمة الأغذية والزراعة، ومنظمة العمل الدولية، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، واليونسكو، واليونيسيف، واليونيدو، ومنظمة الصحة العالمية) بتقديم دعم مشترك إلى الحكومة لوضع برنامج قيمته ٢٥ مليون دولار للنهوض بالتعليم الأساسي لجميع الأطفال في البلد. ويشتمل هذا البرنامج الخمسي (٢٠٠٠-٢٠٠٤) على تسعة عناصر أو برامج فرعية تغطي ما يلي: (أ) الطفولة المبكرة وتثقيف الأسرة؛ (ب) نظام المعلومات الإدارية من أجل توفير التعليم للجميع؛ (ج) تدريب المدربين؛ (د) تعليم النساء والفتيات؛ (هـ) تعليم الفئات المحرومة؛ (و) محو الأمية وتعليم الكبار؛ (ز) التدريب التقني والمهني وتدريب الكبار والمراهقين والشباب في المناطق الريفية والحضرية الفقيرة على المهارات الأساسية؛ (ح) بناء القدرات الذاتية النمو من أجل وضع وتوفير مواد التعليم/التدريب الأساسية؛ (ط) برنامج فرعي بشأن تنسيق البرامج وتنفيذها وإدارتها ورصدها وتقييمها.

٣٨ - وفيما يتعلق بالتحدي الصعب المتمثل في تعليم الفتيات، بدأت الجهود في طرح ثمارها. وعلى سبيل المثال، يُلاحظ وجود مكاسب ملحوظة في قيد الفتيات بالمدارس في إثيوبيا وإريتريا وتشاد. وتوجد فرص متاحة لمعالجة القضايا المتعلقة بالفوارق بين الجنسين في برامج الاستثمار القطاعية/النهج القطاعية الشاملة في إثيوبيا وأوغندا وزامبيا. غير أن استمرار الاهتمام بماهية العمليات الطويلة الأجل، من حيث التعريف، يظل يشكل أحد التحديات وتأتي في نفس الوقت للأسف صعوبة مواصلة التمويل الأساسي والجاري نظرا لأن المجتمعات المحلية والحكومات قد أقرت بأهمية تعليم الفتيات والتزمت به وهو ما يتطلب أيضا موارد.

٣٩ - وفي إطار المبادرة الخاصة، نُفذت دراسة للعوامل الناجحة المتعلقة ''تعليم الفتيات'' في ثلاثة بلدان بغرب أفريقيا (بوركينا فاسو وغينيا ومالي). وفي ختام هذه الدراسة، نظم البنك الدولي وشركاؤه الرئيسيون حلقة دراسية/حلقة عمل في نواكشوط بالاشتراك مع البلدان الثلاثة المشار إليها أعلاه وضمت السنغال وموريتانيا والنيجر. وتمثل الهدف من هذا الاجتماع في تبادل نتائج البحوث، والنظر من منظور جديد إلى أهمية هذه النتائج فيما يتصل بالبرامج المتعلقة بتعليم الفتيات وتحديد الاقتراحات بشأن أفضل السبل لإدماج هذه النتائج في سياسات التعليم في بلدان المنطقة الفرعية. وقد ساهم البنك الدولي وشركاؤه في تدريب مدربي المدرسين في غينيا لمجابهة التحيز القائم على

نوع الجنس في حجرات الدراسة كجزء من الإعداد لفرص للتعلم والابتكار لإصلاح تدريب المدرسين. وسيتلقى هذا النشاط الإصلاحي أيضا مساعدة من اليونيسيف. وإضافة إلى ذلك، أعرب أربعة بلدان هي تشاد وغينيا ومالي وموزامبيق عن اهتمامها ببرامج الدروس الخصوصية لمعالجة معدلات الرسوب وترك الدراسة ولا سيما للبنات ويجري إعداد الصيغة لورقة استراتيجية إقليمية لمساعدة قادة أفرقة المهام لتعميم مراعاة إدراج تعليم البنات في عمليات البنك الدولي.

٤٠ - وعلاوة على ذلك، يجري دعم برنامج لتحسين معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة فيما بين النساء والفتيات في غامبيا بمبلغ ٠٠٠ ٩٨٠ دولار من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. والهدف هو توسيع نطاق الوصول إلى التعليم الأساسي غير الرسمي لعدد ٠٠٠ ٢٠ شخص أمي بحلول عام ٢٠٠١. وإلى جانب توفير مهارات القراءة والكتابة الوظيفية، يقوم المشروع بتدريب النساء على المشاركة في الأنشطة المدرة للدخل في مجالات من قبيل الزراعة وتجهيز الأغذية. ويبلغ معدل الأمية العام في غامبيا ٧٦ في المائة و ٦٨ في المائة بالنسبة للنساء والفتيات.

٤١ - وفي سياق المبادرة الخاصة، شرع البنك الدولي في برنامج يهدف إلى تقييم ما إذا كان ينبغي للمنطقة زيادة دعمها لبرامج محو أمية الكبار وتعليم الكبار وكيفية ذلك. وكان الهدف هو: (أ) حصر وتقييم الممارسات الراهنة والماضية؛ (ب) بناء القدرة الوطنية بتكليف أفرقة وطنية بإجراء معظم هذا الحصر؛ (ج) توفير الدعم لإعداد مشاريع أو عناصر مشاريع بشأن محو أمية الكبار. وحتى نيسان/أبريل ٢٠٠٠، أحرز تقدم مشجع نحو تحقيق هذه الأهداف. أما المسائل المتصلة بمحو أمية الكبار ولا سيما المتعلقة بالقيود الشديدة التي يضعها ارتفاع معدلات الأمية فيما بين النساء الأفريقيات على تنفيذ استراتيجية فعالة للحد من الفقر فقد وضعت مباشرة على جدول أعمال برنامج المساعدة التابع للبنك الدولي. وكنتيجة لذلك، يجري حاليا وضع عدة مشاريع أو عناصر مشاريعية قائمة بذاتها بشأن محو أمية الكبار[٣].

٤٢ - وكان التركيز في البلدان ذات معدلات القيد المنخفضة في النصف الثاني من عام ١٩٩٩ على تجميع البيانات المطلوبة لتقييم عام ٢٠٠٠ لتوفير التعليم للجميع، وهي عملية معترف بأهميتها بالنسبة لوضع وتنفيذ برامج الاستثمار القطاعية/النُهج القطاعية الشاملة/برامج تنمية القطاع الخاص.

٤٣ - وعملت اليونيسيف بنشاط مع اليونسكو والبنك الدولي والحكومات الوطنية لإعداد تقارير التقييم الوطنية لتوفير التعليم للجميع، بما في ذلك معظم البلدان ذات معدلات القيد المنخفضة الداخلة في نطاق مبادرة الأمم الخاصة بأفريقيا. وفي حالة الصومال، عملت اليونيسيف مع زعماء المجتمعات المحلية على إعداد أحدث تقرير ممكن عن التعليم وإمكانية الحصول عليه التي لا تزال متاحة في البلد. ويأتي التمويل له من مرفق المنح الإنمائية التابع للبنك الدولي.

٤٤ - ومُنحت البلدان ذات معدلات القيد المنخفضة المشمولة بمبادرة الأمم المتحدة الخاصة بأفريقيا أولوية خاصة في تخصيص أموال مرفق المنح الإنمائية المخصصة لليونيسيف لدعم بناء القدرات على تجميع الإحصاءات التعليمية. وخُصص نحو ٠٠٠ ٦٦ دولار (٣١ في المائة) من الشريحة الأولى المقدمة من مرفق المنح الإنمائية لبناء القدرات الإحصائية للمكاتب الإقليمية للبلدان الأفريقية، وخُصصت نسبة ٢٥ في المائة منها مباشرة للبلدان ذات معدلات القيد المنخفضة. وستركز هذه المشاريع بصفة خاصة على بناء القدرة المحلية في مجال الإحصاءات التعليمية، وفي رصد الإنجاز التعليمي. وتولي اليونيسيف الأولوية عند تخصيص

هذه الأموال للبلدان ذات معدلات القيد المنخفضة، لا سيما تلك التي لديها إمكانية محدودة للوصول إلى مصادر أخرى للتمويل بالمنح أو القروض، مثل ليبريا.

٤٥ - وتبين الأنشطة المضطلع بها في إطار مبادرة الأمم المتحدة الخاصة بأفريقيا لصالح توفير التعليم الأساسي لجميع الأطفال الأفارقة أن مستوى الكفاءة يكون أعلى بكثير عندما تعمل المؤسسات الدولية مع البلدان المعنية. غير أنه على الرغم من الجهد القيم الذي بذلته البلدان وشركاؤها من أجل التطوير، وبعض النتائج الهامة التي تحققت، يظل تدني معدلات الالتحاق بالتعليم الابتدائي وانخفاض معدل الإلمام بالقراءة والكتابة في البلدان الستة عشر المختارة كما هو كما أُبلغ في العام الماضي (الفقرة ٤٠ من الوثيقة E/AC.51/1999/6). وتظل نسبة السكان الذين هم في سن االتعليم المدرسي ولكن غير ملتحقين بالمدارس مرتفعة جدا، في حين أن معدل الالتحاق بالمدرسة للفتيات تظل منخفضة في بلدان عديدة.

٤٦ - ويعتبر الوضع السائد نتيجة لعوامل عديدة يجري بالفعل تناولها ولكن يتعين تكثيف الجهود بشأنها. وتشمل هذه العوامل النفقات المرتفعة للمواد والخدمات التعليمية، وصعوبة الوصول إلى الموارد التعليمية، وعدم وجود سياسات تعليمية وتدريبية محددة بوضوح ومتماسكة، وضعف القدرة المؤسسية للبلدان على الاضطلاع بفعالية بتوفير تعليم أساسي من نوعية رفيعة للجميع.

هاء - الصحة

٤٧ - ما زالت الملاريا في أفريقيا تتسبب في وقتنا الحاضر في فقدان نفس عدد الأرواح تقريبا الذي تتسبب في فقدانه متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) كما تقتل أمراض الطفولة التي يمكن منعها ملايين آخرين. وتتعاون وكالات منظومة الأمم المتحدة من أجل دعم الجهود التي تبذلها البلدان الأفريقية لمعالجة العديد من هذه المسائل على وجه الخصوص وكذلك لصياغة وتنفيذ إصلاحات في القطاع الصحي بشكل عام. ونتيجة لوباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، سيدخل الجزء الأكبر من أفريقيا القرن الحادي والعشرين وهو يفقد الكثير من المكاسب المحرزة طيلة أربعين سنة من التنمية التي تحققت بعد جهد جهيد. ويصاب بهذا الوباء ١٥٠ افريقيا كل ساعة كما أن الانفاق على رعاية المصابين بالإيدز يحد من الانفاق على برامج أخرى منقذة للأرواح تتسم بفعالية التكاليف. وبالاستناد إلى تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٩[٤]، فإن ٣١ من بين البلدان الـ ٣٤ الأشد تضررا بهذا المرض هي من البلدان الأفريقية. وسجلت الوفيات بسبب الإيدز رقما قياسيا إذ بلغت ٢,٦ مليون وتتواصل الإصابات بفيروس نقص المناعة البشرية بلا هوادة. ولذلك فإن مشكلة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز هي موضع التركيز في المبادرات الصحية التي تضطلع بها مؤسسات منظومة الأمم المتحدة.

٤٨ - ويقدر برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز أن الإيدز سيضاعف مرتين، بحلول عام ٢٠١٠، وفيات الأطفال دون الخامسة من العمر في المناطق الأكثر تضررا بهذا الفيروس. والوفيات التي يتسبب فيها فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بصدد طمس المكاسب المحققة في تحسين تغذية الأطفال وفي الحد من وفيات الأطفال بالحد من الوفيات بسبب الكزاز والحصبة والإسهال وذات الرئة. وعدد كبير من الـ ١٤ مليون أفريقي الذين ماتوا بالفعل، وكثير من المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز كانوا أو هم بالفعل آباء لأطفال صغار أو ممن يوفرون الرعاية لهم. ومما يزيد من هول مشكلة العناية بهؤلاء اليتامى أن نسبة كبيرة من الأطفال الصغار الذين مات والدوهم بسبب الإيدز سيصابون هم أيضا بأمراض ذات صلة بفيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز.

٤٩ - ويدعم الفريق الفني لبرنامج الأمم المتحدة المعني بالإيدز الجهود التي تبذلها الحكومات والمنظمات غير الحكومية للوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدزومكافحتهما في منطقة أفريقيا. وتتضمن بعض الاستراتيجيات المستخدمة: توفير الخبرة التقنية، وتدريب مقدمي الرعاية الصحية في مجال تشخيص الأمراض المنقولة بالاتصال الجنسي وإدارتها التلازمية، وتوفير الأرفلة، والوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وتوفير مواد الإعلام والتعليم والاتصال بما في ذلك الحلقات التليفزيونية. ويجري الاضطلاع بمعظم الجهود المبذولة على الصعيد القطري لدعم البرامج الوطنية لمكافحة الإيدز والتعاون معها تحت إشراف الأفرقة الفنية المعنية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في البلدان. وقد جرى تعزيز الأفرقة الفنية المعنية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز مما أسفر عن تحسن التنسيق والتعاون، ووضع إطار استراتيجي وبرامج مشتركة لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

٥٠ - وأُعلن في المؤتمر الدولي الحادي عشر المعني بالإيدز والأمراض المنقولة بالاتصال الجنسي الذي عقد بزامبيا في أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ عن بدء الشراكة الدولية لمكافحة الإيدز في أفريقيا. وستساعد هذه الشراكة الحكومات الأفريقية على وضع برامج وطنية شاملة للإيدز في فترة الخمس إلى عشر سنوات المقبلة. وستستهدف أيضا التخفيض بنسبة ٢٥ في المائة في عدد الإصابات الجديدة بفيروس نقص المناعة البشرية بين الشبان في أكثر البلدان الأفريقية تضررا بحلول عام ٢٠٠٥ وفي أفريقيا كافة بحلول عام ٢٠١٠. ورد الفعل الإيجابي لوباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في بلدان أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء في إطار الشراكة الدولية لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في أفريقيا اتجاها لم يسبق له مثيل منذ اجتماع آنابوليس الذي عُقد في كانون الثاني/يناير ١٩٩٩.

وستعقد اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، معتمدة على المبادرة الدولية، المنتدى الثاني للتنمية في أفريقيا في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ بشأن موضوع ”فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز: أكبر تحد للقيادات الأفريقية“.

٥١ - وقد صمم جدول أعمال المنتدى الثاني من أجل تعميق الالتزام السياسي الأفريقي الناشئ بمعالجة المشكلة المتمثلة في نمو فيروس نقص المناعة البشرية وذلك لحفز الجهات المانحة على دعم البلدان الأفريقية على أساس خطط وطنية تعدها هذه البلدان ولتعميم الدروس المستفادة من التجارب وتشجيع أفضل الممارسات. وسيكون من بين المشاركين كبار صانعي السياسات في الحكومات الأفريقية، وممثلو المجتمع المدني، وأفرقة التفكير الأفريقية، والقطاع الخاص. وسيفتح المنتدى ذراعيه أيضا لمجموعة كبيرة من شركاء أفريقيا في التنمية، ومنهم الشركاء من منظومة الأمم المتحدة، والمنظمات الثنائية، والدولية والقطاع الخاص. وسيجري تعزيز مداولات المنتدى بمخططات عمل وطنية تطلعية ونتائج دراسات تحليلية ودراسات تتعلق بالسياسة العامة، وتوليفة الدروس المستفادة من التجارب التي خاضتها بلدان مثل أوغندا والسنغال التي تعالج بنجاح مشكلة فيروس نقص المناعة البشرية.

٥٢ - واضطلع صندوق الأمم المتحدة للسكان، كجزء من الشراكة الدولية، وبالتعاون مع غيره من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة ببعض الاستجابات المحددة وهي: (أ) كفل التشديد على فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز خلال الاستعراض الذي استغرق خمس سنوات لبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية كما كفل إدراج الانجازات المستهدفة بالنسبة للحد من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في القرار الذي اتخذته الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية الحادية والعشرين (S-21/2، الفقرة ٧٠)، وهو بالتحديد أنه ينبغي توفر وسائل الوقاية من فيروس نقص

المناعة البشرية/الإيدز ومكافحته لنسبة ٩٠ في المائة من الشبان الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٢٤ سنة بحلول عام ٢٠٠٥ و ٩٥ في المائة بحلول عام ٢٠١٠؛ (ب) بالنظر إلى الحاجة إلى استجابة متعددة القطاعات لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، نظم صندوق الأمم المتحدة للسكان، بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية، وأمانة برنامج الأمم المتحدة المعني بالإيدز، وسائر وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية، في تموز/يوليه ١٩٩٩، حلقة عمل تدريبية بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز للـ ٦٠ من مستشاري أفرقة الدعم القطرية المتعددي التخصصات في أفريقيا لضمان تمكن المستشارين من مساعدة الحكومات على مراعاة إدماج التدخلات المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في جميع برامج السكان والصحة الإنجابية؛ (ج) يوظف صندوق السكان، من أجل زيادة تعزيز الموارد التقنية المتاحة داخل أفرقة الدعم القطرية التابعة له للمساعدة في بناء القدرات الوطنية، أربعة من مستشاري أفرقة الدعم القطرية المعنيين خصيصا بالأمراض المنقولة بالاتصال الجنسي/فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز، بدعم مالي من برنامج الأمم المتحدة المعني بالإيدز والوكالة السويدية للتنمية الدولية؛ (د) يؤدي صندوق السكان دورا رائدا، بالتعاون مع أمانة برنامج الأمم المتحدة المعني بالايدز لاستحداث مبادرة إقليمية مشتركة للدعوة ضد فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في بلدان أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء لكسب الالتزام السياسي والدعم المالي من قيادات بلدان أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء على جميع المستويات وذلك لوضع سياسات وبرامج وتدخلات أخرى لمكافحة الوباء في المنطقة.

٥٣ - وفي مجال الصحة الإنجابية للشباب والمراهقين، يمول صندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، ومنظمة الصحة العالمية، ومنظمة اليونسكو توفير المعلومات عن الصحة الجنسية والإنجابية و/أو المشورة والخدمات للشباب والمراهقين في أفريقيا.

٥٤ - واستجابة لشتى الطلبات التي تقدمها البلدان من أجل الحصول على المساعدة في مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بين الشبان، وسعيا إلى استكشاف نهج ابتكارية فيما يتعلق بالشراكات وتأمين موارد إضافية. ولجأ صندوق الأمم المتحدة للسكان إلى حشد موارد من القطاع الخاص والمؤسسات الخاصة. وأمن الصندوق ٥٧ مليون دولار من مؤسسة بيل وميليندا غيتس للوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ومكافحتهما بين الشبان في أربعة بلدان أفريقية (أوغندا وبوتسوانا وجمهورية تنزانيا المتحدة وغانا) لمدة ٥ سنوات، ابتداء من عام ٢٠٠٠. وتتمثل المبادرة في تخفيض معدلات الإصابات بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز عن طريق الاتصال الرامي إلى تغيير السلوك، والدعوة، وتطوير المهارات، وإتاحة الوصول إلى المعلومات عن الصحة الإنجابية وإلى خدماتها، فضلا عن تعزيز القدرة المؤسسية. وستنفذ المبادرة بالتعاون مع الحكومات المعنية، وسائر وكالات الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية الدولية والوطنية. ولـ ''التحالف مع الشباب من أجل الصحة الإنجابية في بلدان أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء'' عنصر إقليمي لتنسيق عملية تنفيذ المشاريع في البلدان الأربعة وتقديم المساعدة التقنية لها. وسيساعد أيضا في تبادل التجارب مع بلدان أخرى في أفريقيا من أجل محاكاة الحالات الناجحة.

٥٥ - ويموت كل سنة مليون شخص على الأقل من الملاريا ومعظمهم من صغار الأطفال الذين لم يبلغوا الخامسة من العمر، ويسجل ٩٠ في المائة من هذه الوفيات في بلدان أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء. وقد اشتركت منظمة الصحة العالمية ومنظمة اليونيسيف والبرنامج الإنمائي والبنك الدولي في بدء مبادرة عالمية لخفض الإصابة بالملاريا، ترمي

إلى الحد من وفيات صغار الأطفال بسبب الملاريا بنسبة ٥٠ في المائة بحلول عام ٢٠١٠.

٥٦ - وتدعم اليونيسيف مشاريع مكافحة الملاريا في ٣٣ بلدا، منهم ٢٧ بلدا في أفريقيا، بالقيام أساسا بتوفير الدعم للبرامج المجتمعية لمكافحة الملاريا. والهدف من هذا هو كفالة ما يلي: (أ) إتاحة الفرصة لحصول جميع الأطفال وأسرهم في المناطق التي تنتشر فيها الملاريا على العلاج الفعال بأسعار معقولة في غضون ثماني ساعات من الإصابة بالمرض؛ (ب) حماية جميع الأطفال الصغار والحوامل المعرضين للإصابة بالملاريا بتمكينهم من النوم بانتظام تحت ناموسيات واقية تمت معالجتها؛ (ج) إتاحة فرص وصول جميع الحوامل إلى الرعاية الجيدة في فترة ما قبل الولادة وحصولهن على العلاج الواقي من الملاريا.

٥٧ - وتتعاون اليونيسيف مع منظمة الصحة العالمية في برنامج التحصين الذي يعد واحدا من أكثر البرامج الإنمائية المستحدثة نجاحا لقدرته على التخفيض بشكل هام من معدلات وفيات الرضع والأطفال. ومولت اليونيسيف عمليات تعزيز النظم الصحية، والنقل، والرصد والمتابعة والاتصال بوسائط الإعلام. إلا أن ٢٠ بلدا ظلت دون مستوى الـ ٥٠ في المائة من التغطية؛ و ١٦ من هذه البلدان في أفريقيا. وبالاستناد إلى تقرير منظمة الصحة العالمية السنوي لعام ١٩٩٨، فإن انعدام الاستقرار السياسي وسوء الإدارة هما من العوامل الأساسية التي تعرقل التقدم. وشملت المعوقات الرئيسية لبرنامج التحصين أيضا عدم قدرة البلدان على إيجاد اللقاحات الجديدة والقليلة الاستخدام بسبب عدم كفاية التمويل. واللقاحات ضد التهاب الكبد باء ولقاح النزلة النزفية من النوع (ب) Haemophilus infleenzae type b متاحة حاليا وستتوفر قريبا لقاحات أخرى في السوق. وتعد سلامة الحقنات إحدى المسائل البرنامجية العاجلة التي تتطلب المزيد من الاهتمام على الصعيد القطري.

٥٨ - وقد أدت اليونيسيف دورا أساسيا في جهود القضاء على شلل الأطفال ويشمل ذلك كونها أكبر مشتر للقاحات في العالم. وما دام شلل الأطفال مستمرا، فإنه يتعين على جميع البلدان أن تواصل عمليات التحصين الروتينية وأن تزيد من عدد أيام التحصين الوطنية وأن تحسن نوعيتها. وستتطلب هذه الدفعة الأخيرة عددا كافيا من الموظفين وتمويلا وإمدادات كافية من اللقاح الفموي ضد شلل الأطفال. ويمكن القضاء على هذا الفيروس، ولكن يتعين مواصلة بذل الجهود بالمستوى الحالي لمدة سنتين على الأقل بعد عام ٢٠٠٠. وفي نهاية عام ١٩٩٩، تبقى ٢٢ بلدا في أفريقيا يوجد فيها شلل الأطفال وهي: إثيوبيا، وإريتريا، وأنغولا، وبنن، وبوركينا فاسو، وتشاد وتوغو، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، والسنغال، والسودان، وسيراليون، والصومال، وغانا، وغينيا، وغينيا - بيساو، والكاميرون، وكوت ديفوار، والكونغو، وليبريا، ومالي، والنيجر، ونيجيريا.

٥٩ - وفيما يتعلق بإصلاح القطاع الصحي، يتمثل النشاط الرئيسي الواسع النطاق المتعدد الأقطار في إطار التجمع المعني بالصحة للمبادرة الخاصة في سلسلة من ثلاث حلقات عمل مشتركة بين الأقطار في كوتونو وأديس أبابا ومابوتو عن إصلاح القطاع الصحي والتنمية. وجمعت حلقات العمل قرابة ٣٠٠ مشارك من بينهم مسؤولون من أعلى مستوى من وزارات الصحة ووزارات المالية ومن مكاتب التخطيط ومكاتب الميزانية ومكاتب رؤساء الدول، والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية.

٦٠ - ولتعزيز عملية تبادل التجارب ومساعدة فرادى البلدان الأفريقية في مجالات محددة، تم الاتفاق على أنه يتعين الآن تحويل مجال التركيز الأساسي من حلقات العمل المتعلقة بالإصلاح الصحي في العالم إلى المبادلات الشديدة التركيز على مجالات محددة بين فرادى البلدان الأفريقية. وتعد الزيارة

التي قام بها فريق من أوغندا إلى غانا في شباط/فبراير ٢٠٠٠ والتي مولها المكتب الإقليمي لأفريقيا التابع لمنظمة الصحة العالمية مثالا جيدا لذلك. وقد التقى مسؤولون أوغنديون يمثلون مجموعة واسعة من الوكالات الحكومية مع مجموعة كبيرة من الموظفين الغانيين على الأصعدة الوطني والإقليمي والمحلي. ومن بين الدروس المستفادة: (أ) أهمية السياق القطري؛ (ب) أهمية القيادة الحكومية في عملية النهج القطاعية الشاملة؛ (ج) التحديات المحددة المتمثلة في اللامركزية، وخاصة في التوفيق بين المتطلبات القطاعية التقنية لوزارة الصحة ودوائرها اللامركزية وبين الآفاق المتعددة القطاعات للحكومات المحلية المتمتعة بالاستقلال الذاتي؛ (د) الأهمية الحاسمة للمسائل المتعلقة بالموارد البشرية في مجال الرعاية الصحية في كل من البلدين؛ (هـ) التشعبات والفوارق الدقيقة لعملية التعاقد بين الحكومات والجهات الموفرة غير الحكومية في قطاع البعثات والقطاع الخاص؛ (و) أهمية وضع برنامج تنفيذي لرصد الأهداف المتفق عليها. ولاحظ الفريق الأوغندي وجود درجة عالية من الوعي بمسائل التنفيذ القائم على الأداء في غانا. وتجدر الإشارة أيضا إلى أن الجولة الدراسية التي قام بها الفريق الأوغندي إلى غانا لم تكن تجربة تعليمية في اتجاه واحد؛ فقد قرر الغانيون، إثر مبادلاتهم مع نظرائهم الأوغنديين، تصميم عنصر جديد لمكافة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، لإدراجه في برنامجهم الحالي في القطاع الصحي.

٦١ - وفي أيلول/سبتمبر ١٩٩٩، قام أيضا أربعة موظفين من وزارة الصحة في كينيا، بتمويل من المكتب الإقليمي لأفريقيا لمنظمة الصحة العالمية بزيارة أوغندا وزامبيا لدراسة المسائل المتعلقة بالإصلاحات الصحية. وهيأت هذه الزيارات فرصة للكينيين لاستخلاص بعض الدروس من نظرائهم، وخاصة المتصلة منها بالمشاركة المجتمعية، والالتزام الذي يؤدي إلى الملكية، ومشاركة وزارة المالية، واستقلالية المستشفيات، والتعاون بين الحكومات والمنظمات غير الحكومية ونجاح برنامج فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في أوغندا. وتبين أنشطة المتابعة التي اضطلعت بها كينيا منذ ذلك الحين جدوى هذه الزيارات. ومن بين تلك الأنشطة وضع ورقة استراتيجية بشأن اللامركزية، وعقد سلسلة من اجتماعات بناء على توافق الآراء حول الإصلاحات الصحية.

٦٢ - وفي تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩، قام أعضاء من ذوي المناصب العليا في تحالف العمد والقادة البلديين الأفريقيين المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في أفريقيا بزيارة دامت أسبوعا واحدا إلى الولايات المتحدة لالتماس الدعم الواسع النطاق لبرامج فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وتولى برنامج فيروس نقص المناعة البشرية والتنمية التابع للبرنامج الإنمائي رعاية تلك الزيارة، التي مكنت العمد من الاجتماع بأعضاء في كونغرس الولايات المتحدة وبممثلين عن منظمات غير حكومية، ومجموعات المجتمعات المحلية ومنظمات البحث. وكان الهدف والنتيجة توجيه النظر إلى الأثر المدمر الذي يحدثه فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في المجتمعات الأفريقية. ويجري حاليا إعداد أنشطة إضافية متعددة الأقطار، منها حلقة عمل سوف تجمع بين موظفين من مجموعة من بلدان غرب أفريقيا الناطقة بالفرنسية لتبادل الخبرات حول برامج الإصلاح القطاعي.

٦٣ - وتعتزم عدة بلدان في المنطقة القيام على الصعيد الوطني بتنظيم اجتماعات توعية تدوم يوما واحدا من أجل إشراك عدد أكبر من أصحاب المصلحة في إصلاحات قطاع الصحة. ونظمت موزامبيق وزامبيا بالفعل اجتماعاتهما. وتعتزم جمهورية أفريقيا الوسطى عقد اجتماعها الذي يدوم يوما واحدا هذه السنة. وأعربت بلدان أخرى (جمهورية تنزانيا المتحدة وكينيا على سبيل المثال) عن اهتمامها بهذا النشاط.

٦٤ - وصاغ رئيس الجماعة الصحية لغرب أفريقيا، إثر جلسة إعلامية للجماعة حول النهج القطاعية الشاملة مقترحا بعقد اجتماع مدته ثلاثة أيام بشأن هذا الموضوع. وسيضم الاجتماع أفرقة رفيعة المستوى متعددة التخصصات من كل بلد من البلدان الأعضاء الخمسة التي من المفروض أن يكون اثنان منها قد وضعا الآن نهجا على نطاق القطاع. وهذا يمكّن البلدان الثلاثة الأخرى التي لم تضع نهجا قطاعية شاملة من الاستفادة من البلدين الأخريين. ومن المقرر عقد هذا الاجتماع في النصف الأول من عام ٢٠٠٠.

٦٥ - ومن بين الدروس المستفادة من الأنشطة المشتركة بين الأقطار ما يلي: (أ) يفترض أصحاب المصلحة الأفارقة وشركاؤهم الخارجيون في أغلب الأحيان مستوى من الفهم المشترك والقبول لمفهوم النهج المتبعة على نطاق القطاع لا يتفق مع الواقع القائم. فالاختلافات في التفسير والفهم تخلق مشاكل اتصال وتدعو إلى بذل جهود كبيرة من أجل تحقيق التفاهم بين البلدان الأفريقية وشركائهم الإنمائيين؛ (ب) الحاجة إلى التركيز وليس مجرد الاستعراض العام أثناء تصميم الإصلاحات وتنفيذها. ويقتضي هذا تركيز الاهتمام ليس على عملية الإصلاح الصحي فحسب بل أيضا على النتائج المتوقعة، بما في ذلك على صعيد الحالة الصحية، سواء ارتبط هذا ببرنامج أو مبادرة تتعلق بالملاريا أو بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز أو بالصحة الإنجابية أو بأي برنامج صحي آخر أو مبادرة صحية أخرى.

٦٦ - وتستحق الإمكانات التي تتيحها قطاعات أخرى للإسهام في تحسين النتائج الصحية المزيد من التركيز؛ ويتطلب هذا حشد الإدارات القطاعية الأخرى للحكومات، فضلا عن رؤساء الوزراء ورؤساء الدول. وهكذا فإن المجتمع المدني والقطاع الخاص يستحقان، بوصفهما قطاعين ومصدري تمويل أساسيين، المزيد من الاهتمام نظرا لأهميتهما. كما تستحق برامج الحكم وروابطها ببرامج الإصلاح زيادة الاستطلاع على الصعيدين العام والقطاعي. ولا يمكن أن يصبح برنامج قطاعي شامل للإصلاح الصحي مستداما إلا إذا كان هناك توافق حقيقي للآراء على الصعيد الوطني، بين جميع أصحاب المصلحة الرئيسيين.

٦٧ - ويطرح تنظيم وتمويل الأنشطة المتعددة الأقطار للعنصر الصحي من مبادرة الأمم المتحدة الخاصة على نطاق المنظومة بعض التحديات. وقد تم الاتفاق بين منظمة الصحة العالمية والبنك الدولي على أن تضطلع منظمة الصحة بدور رائد في تنظيم الأنشطة الفردية بعد الاتفاق على مخططها العام وعلى أن يشارك كل واحد من مدراء المهام والممثلين القطريين لمنظمة الصحة العالمية بشكل رئيسي في تلك الأنشطة. وأتاحت النرويج أموالا استئمانية لمساعدة البنك الدولي في تمويل أنشطة متعددة الأقطار من ذلك القبيل في إطار مبادرة الأمم المتحدة الخاصة على نطاق المنظومة وجرى في أوسلو في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩ تنظيم تبادل فني موسع شمل كامل مجموعة الصناديق الاستئمانية النرويجية للتنمية البشرية التي يجري تنفيذها تحت إشراف البنك الدولي.

٦٨ - ولكي يتسنى تسهيل رصد وتقييم الإنجازات المحققة في إطار العنصر الصحي من المبادرة الخاصة، تقوم منظمة الصحة العالمية والبنك الدولي حاليا باستحداث أدوات لقياس التقدم في إصلاحات القطاع الصحي. وهذه الأدوات ستساعد أيضا البلدان في رصد ما تحرزه هي نفسها من تقدم.

واو - السكان ونوع الجنس

٦٩ - صندوق الأمم المتحدة للسكان هو الوكالة المنسقة لمجموعة الأنشطة السكانية في المبادرة الخاصة، وشركاؤه في هذا العنصر يشملون الحكومات الأفريقية، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة

الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، ومنظمة الصحة العالمية، وبرنامج الأمم المتحدة المشترك بين الوكالات المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، ومنظمة العمل الدولية، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو)، وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، والمنظمة الدولية للهجرة، والبنك الدولي، ومصرف التنمية الأفريقي، والمانحين الثنائيين، والمنظمات غير الحكومية، والمؤسسات الخاصة. ويتوقف مدى مشاركة الوكالات في العنصر المتعلق بالسكان على ولاياتها وتمثيلها على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية. وبوجه عام، حسنت المبادرة الخاصة الشراكة والتعاون في التدخلات السكانية في المنطقة، ولا سيما في الحالات التي تتجاوز فيها الاحتياجات موارد أية وكالة منفردة من وكالات الأمم المتحدة وولايتها.

٧٠ - ولا يزال إحراز التقدم مستمرا في إدماج قضايا السكان في سياسات وخطط وبرامج التنمية في أفريقيا، نتيجة لما يلي: (أ) زيادة الوعي بالقضايا السكانية في صفوف القيادات؛ (ب) زيادة مشاركة الحكومات والمجتمعات المحلية في تصميم وتنفيذ الأنشطة السكانية، مما يعزز من الملكية؛ (ج) زيادة الخبرة الفنية المتاحة على الصعيد الوطني لتنفيذ البرامج السكانية. وقد أقر اثنان وعشرون بلدا بصورة رسمية سياسات للسكان، وهناك بلدان أخرى بسبيلها إلى ذلك. وهناك أكثر من خمسة عشر بلدا تقوم بصياغة أو استعراض سياساتها السكانية الوطنية، لكي تدمج فيها توصيات المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وغيره من المؤتمرات الدولية والإقليمية ذات الصلة.

٧١ - ورغم هذه الأوجه الملحوظة للتقدم، فإن عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي، وبخاصة في منطقة البحيرات الكبرى، وفي إثيوبيا وإريتريا وجمهورية أفريقيا الوسطى وسيراليون والكونغو، لا يزال يبطئ من زخم تنفيذ البرامج السكانية.

٧٢ - وكجزء من تنفيذ المبادرة الخاصة، يقوم صندوق الأمم المتحدة للسكان بتيسير ودعم تخطيط عمليات تعداد السكان في ٢٦ بلدا، وإجرائها وتحليلها ونشر نتائجها. وقد يشمل الدعم تقديم المعدات والمركبات والتدريب وتسديد المرتبات/البدلات وتوفير الخبرة الفنية. وتشمل أمثلة الدعم المقدم إلى عمليات التعداد على الصعيد القطري: غانا، التي بدأت تعداد سكانها في ٢٧ آذار/مارس ٢٠٠٠، وكينيا، التي أذاعت منذ فترة وجيزة النتائج الأولية لتعداد السكان الذي أجري في آب/أغسطس ١٩٩٩ (الذي قدر عدد السكان بـ ٢٨,٦ مليون نسمة)، وقد تلقت كلاهما دعما من الصندوق ومن إدارة التنمية الدولية للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية. وفي موريتانيا، يشترك الصندوق مع البنك الدولي في تقديم الدعم لعملية تعداد السكان. وفي توغو، يشترك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونيسيف وصندوق الأمم المتحدة للسكان ووكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة في تزويد الحكومات ودوائر المانحين بأحدث البيانات التي يمكن الاعتماد عليها في تخطيط البرامج ورصدها وتقييمها. والوكالات والبلدان التي تقدم الدعم لعمليات تعداد السكان أو المسح في بلد أو آخر تشمل صندوق الأمم المتحدة للسكان، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وإدارة التنمية الدولية للمملكة المتحدة ووكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة، والبنك الدولي، والوكالة الكندية للتنمية الدولية، والصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، والوكالة اليابانية للتعاون الدولي، والاتحاد الأوروبي، وهولندا، والهيئة السويدية للتنمية الدولية، والدانمرك، والنرويج، والوكالة الاسترالية للتنمية الدولية، وألمانيا، وفرنسا. وبالإضافة إلى ذلك، فإن صندوق الأمم المتحدة للسكان، باعتباره عضوا في اللجنة المشتركة بين

الوكالات لتنسيق تعدادات السكان في افريقيا جنوب الصحراء الكبرى، يضطلع بتنظيم اجتماعات لتنسيق تعدادات السكان على الصعيدين العالمي والقطري لتعبئة المزيد من الموارد لإجراء تعدادات السكان في أفريقيا.

٧٣ - ويتعاون صندوق الأمم المتحدة للسكان مع شعبة السكان في إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في الإعداد لمبادرة تعدادات السكان لعام ٢٠٠٠ لتنسيق تعدادات السكان في الدول الأربع عشرة الأعضاء في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي. ويقدم الصندوق المساعدة في مجالات التخطيط لإجراء تعدادات السكان. وإدارتها، بما في ذلك تحليل البيانات وبناء القدرات المؤسسية وقدرات الموارد البشرية وتوفير الخبرة الفنية في مجال تعدادات السكان وتعبئة الموارد من أجل إجراء تعدادات السكانز ويتمثل الهدف في تعزيز قدرات البلدان الأعضاء في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في مجالات جمع البيانات وتجهيز ونشر البيانات، وبخاصة كفالة سلامة تخطيط تعدادات السكان والمساكن والدراسات الاستقصائية الواسعةالنطاق وإجرائها في الوقت المناسب. وخلال الفترة ١٩٩٩-٢٠٠١، سيبلغ الدعم المقدم من الصندوق إلى المشروع ١٥٠ ٥٦٨ دولارا، بينما ستوفر بلدان الجماعة ٥٠٠ ١١٢ دولار. وبالإضافة إلى ذلك، ستقوم وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة بتوفير الدعم لحلقتي عمل، من خلال مكتب تعداد السكان في الولايات المتحدة. وستقدم الشعبة الإحصائية في الأمم المتحدة مساعدات تقنية ومالية لجميع حلقات العمل، بينما ستوفر الهيئة السويدية للتنمية الدولية بعض الخبراء الاستشاريين. وقد نظمت حلقتا عمل في المجالات المحددة أعلاه لممثلي الدول الأربع عشرة الأعضاء في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في الفترة بين آذار/مارس ١٩٩٩ ونيسان/أبريل ٢٠٠٠.

٧٤ - ويقدم صندوق الأمم المتحدة للسكان الدعم إلى شبكة الوزيرات والبرلمانيات الأفريقيات لتعزيز تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ومنهاج عمل بيجين الذي اعتمده المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة. وتجتمع عضوات الشبكة مرة كل سنتين. وتهدف هذه الاجتماعات إلى تقييم وتدعيم دور الوزيرات والبرلمانيات الأفريقيات في تعزيز الصحة والحقوق الإنجابية والجنسية، والتمكين للمرأة، والمساواة بين الجنسين. كما تؤكد الاجتماعات على ضرورة توطيد التزامات الحكومات الأفريقية بمواصلة تنفيذ الاتفاقات التي تم التوصل إليها في المؤتمرين من أجل مصلحة الأفارقة، ولا سيما مصلحة النساء والبنات. وسيعقد الاجتماع القادم للوزيرات والبرلمانيات في تموز/يوليه ٢٠٠٠. وسيجري تنظيمه بالتعاون مع حكومة ناميبيا. وسيكون موضوعه الصحة الإنجابية للمراهقين والمراهقات من أجل الشباب في أفريقيا. وسيشارك في هذه الاجتماعات برنامج الأمم المتحدة المشترك بين الوكالات المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز واللجنة الاقتصادية لأفريقيا وغيرهما من الوكالات والمنظمات غير الحكومية.

٧٥ - ويتعاون صندوق الأمم المتحدة للسكان مع غيره من الشركاء في تقديم المساعدة التقنية إلى البلدان في أفريقيا في مجالات الصحة الإنجابية - بما في ذلك الصحة الجنسية وتنظيم الأسرة، والاستراتيجيات وأنشطة الدعوة في مجال السكان والتنمية، فضلا عن المجالات المشتركة بين القطاعات مثل نوع الجنس والإعلام، والتعليم والاتصال، ونظم المعلومات الإدارية والسوقيات، والبحوث الاجتماعية - الثقافية. ويهدف برنامج المساعدة التقنية إلى بناء القدرات الوطنية والإسهام في استدامة البرامج السكانية الوطنية والشركاء في برنامج الدعم التقني يشملون اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومنظمة العمل الدولية واليونسكو والفاو ومنظمة الصحة العالمية وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة.

٧٦ - ويقوم صندوق الأمم المتحدة للسكان، من خلال برامجه القطرية، بمساعدة الحكومات الأفريقية في بناء قدرات الموارد البشرية الوطنية من خلال التدريب، والتعاون فيما بين بلدان الجنوب، وتوفير المساعدة التقنية اللازمة لإدارة وتنفيذ خطط عمل وبرامج السياسات السكانية وبرامج التوعية والدعوة في مجالات الصحة الإنجابية والسكان والتوعية بالحياة الأسرية. كما يشمل بناء القدرات في أفريقيا تعزيز إدارات السكان/التخطيط لتنسيق النهج المتعدد القطاعات الداخل في تنفيذ السياسات السكانية واستغلال المتغيرات السكانية في تخطيط التنمية. وبالإضافة إلى البرامج القطرية، يقدم الصندوق الدعم إلى مؤسسات التدريب لبناء القدرات اللازمة لتنفيذ البرامج السكانية في المنطقة. وتشمل هذه المؤسسات مركز التدريب في مجال الصحة الإنجابية في موريشيوس، الذي يدار بالتعاون مع الحكومات الأفريقية واللجنة الاقتصادية لأفريقيا.

٧٧ - وقام الصندوق، بالتعاون مع شعبة الأمن الغذائي والتنمية المستدامة في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، بوضع نموذج حاسوبي أساسي للسكان والبيئة والتنمية والزراعة، من أجل زيادة وعي صناع السياسات والمخططين الأفارقة بالارتباطات المتبادلة بين هذه المسائل، وزيادة فهم العلاقات بين الصحة الإنجابية للمرأة والأمن الغذائي للأسرة المعيشية. وتم تطوير هذا النموذج الحاسوبي بصورة ناجحة في أفريقيا.

٧٨ - واشترك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة في إقامة مشروع يتكلف ٥٧٢ ٠٠٠ دولار لتحسين الفرص المتاحة للمرأة في أوضاع ما بعد الحرب في ليبريا. وترمي هذه المبادرة إلى تعزيز النهوض بالمرأة في مجالات التعليم وشؤون الحكم وصنع القرار والائتمانات والصحة، وستدعم بناء القدرات في المؤسسات الرئيسية وفي صفوف صناع القرار. وستتعاون في تنفيذ المشروع المنظمات غير الحكومية المعنية بالمرأة في ليبريا ومؤسسات التدريب الوطنية ومنظمات المجتمع المدني. لا تزيد نسبة من يعرفن القراءة والكتابة بين الليبريات عن ٢٢ في المائة بالمقارنة بنسبة ٥٤ في المائة من الرجال. ونتيجة لهذا التهميش للمرأة في المجتمع الليبري، يؤمل أن تساعد الجهود المبذولة في تغير الحالة وزيادة مشاركة المرأة في قطاع الأعمال التجارية وفي الحكومة.

زاي - القضاء على الفقر

٧٩ - منذ التقرير المرحلي الأخير، وضع برنامج العمل المتصل بالحد من الفقر من خلال تشجيع القطاع غير النظامي والأنشطة المولدة للعمالة، في صورته النهائية. واتفق على تقسيم العمل فيما بين الأعضاء الرئيسيين الثلاثة في فرقة العمل، وهم مكتب المنسق الخاص لأفريقيا وأقل البلدان نموا التابع لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية واللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومنظمة العمل الدولية، فيما يتعلق بتنفيذ حلقات العمل الخاصة بالتوعية القطرية الأولية بصفة مبدئية في الـ ٢٠ بلدا أفريقيا.

٨٠ - واجتمع الفريق العامل التقني التابع لمبادرة الأمم المتحدة الخاصة المتعلقة بأفريقيا في عام ١٩٩٩ في نيروبي، كينيا، وقدم التوصيات التالية: (أ) يجب أن ينفذ العنصر، قدر الإمكان، من خلال إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية ومن خلال نظام المنسق المقيم؛ (ب) يمكن تعديل تقسيم العمل (المشار إليه أعلاه) بما يسمح بتولي المنظمات الأخرى المشاركة في فرقة العمل مسؤولية بعض البلدان التي تتولاها حاليا منظمة العمل الدولية واللجنة الاقتصادية لأفريقيا؛ (ج) جمع التمويل الأولي من الوكالات من شأنه أن ييسط تنفيذ خطة العمل بوجه عام، ويسهل بوجه خاص من تنظيم حلقات العمل الخاصة بالتوعية، رغم أنه قد تقرر في اجتماعات سابقة أن تستخدم المنظمات أموالها الخاصة في مرحلة التحضير.

٨١ - وفي إطار مجموعة أنشطة القضاء على الفقر، نظم مكتب المنسق الخاص حلقة عمل أقاليمية لفريق خبراء آسيا وأفريقيا المعني بتشجيع القطاع غير النظامي في أفريقيا، حول موضوع ''الانتقال من القطاعات التجارية الفرعية إلى أنشطة أكثر إنتاجية وتحقق المزيد من القيمة المضافة''، في الفترة من ٨ إلى ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ في نيروبي، كينيا، بمشاركة فعلية من جانب أمانة المبادرة الخاصة. وستستخدم النتائج التي خلصت إليها حلقة العمل هذه في تخطيط وتنفيذ العنصر المتصل بالقضاء على الفقر في برنامج عمل المبادرة الخاصة.

٨٢ - ونظمت فرقة العمل اجتماعا للمنظمات التي تتخذ من أديس أبابا مقرا لها، في ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠ لمناقشة التقدم المحرز والإجراءات الأخرى منذ توفر وثيقة برنامج العمل. وطلب إلى المنظمات أن تقدم إلى مكتب منظمة العمل الدولية في أديس أبابا كل الأنشطة المخططة التي يمكن وضعها في إطار المبادرة الخاصة. وفي هذا السياق الأخير، أوصى بأن يضطلع كل عضو من أعضاء فرقة العمل، بالنيابة عن عنصر المبادرة الخاصة، بتنظيم منتدى إقليمي أو دون إقليمي حول موضوع يدخل ضمن ولايته وما يتصل به من عناصر برنامج العمل.

٨٣ - وتقوم اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بإعداد مشروع دليل عن تجربة مشاريع القطاع غير النظامي التي اضطلعت بها اللجنة في إثيوبيا وزامبيا وغانا وكوت ديفوار وتقوم المشاريع على أساس تمكين القائمين على القطاع غير النظامي من معالجة ما يصادفونه من مشاكل. وستدعى وكالات الأمم المتحدة إلى مناقشة الدليل وتوزيعه. وقد بدأ العمل في الدليل في شهر نيسان/أبريل ٢٠٠٠، ومن المتوقع أن يستغرق ما يتراوح بين ثلاثة وأربعة شهور. وبعد إنجازه، ستعقد أربعة اجتماعات دون إقليمية لجمع التمويل لتنفيذ الأنشطة التي تعتمد على الدليل. وسيطلب إلى جميع أعضاء فرقة العمل أن تشارك في هذه الاجتماعات التي ستنظم في إطار المبادرة الخاصة.

٨٤ - وفي غضون ذلك، فإن برنامج خلق الوظائف لبرنامج أفريقيا: الحد من الفقر الذي تضطلع به منظمة العمل الدولية/برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واستراتيجيات العمالة لأفريقيا، يحقق تقدما طيبا للغاية في صياغة برامج العمل القطرية في نحو ١٠ بلدان. وستعقد في عام ٢٠٠٠ اجتماعات للمانحين على الصعيد القطري لتعبئة الموارد وتنفيذ المشاريع الوطنية في الميدان. كما أن الدراسات المعنية بتخطيط تحولات السياسات العامة نحو النمو الذي يتسم بكثافة العمالة قد شارفت على الاكتمال في كينيا وجمهورية تنزانيا المتحدة ونيجيريا وأوغندا وزامبيا، وستبدأ قريبا في زمبابوي وإثيوبيا وكوت ديفوار وبوركينا فاسو ومالي والسنغال.

٨٥ - وتقدم اللجنة الاقتصادية لأفريقيا القروض والدعم التدريبي للقائمين على القطاع غير النظامي في إثيوبيا وزامبيا. وتقوم بتمويل المشروع وكالة التعاون الإنمائي الألمانية، ضمن مشروع ريادي يشمل توفير التدريب الذي يعتمد على المشاركة إلى القائمين على القطاع غير النظامي في مجالات القيادة ومهارات إدارة الأعمال التجارية، فضلا عن أنشطة الدعوة للسياسات الرامية إلى تهيئة أوضاع مواتية لنمو القطاع غير النظامي.

٨٦ - وفي أيار/مايو ١٩٩٩، جرى استعراض برنامج الموئل الخاص لأفريقيا، لجعله يتمشى مع الرؤية الاستراتيجية الجديدة لمركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل). ويطرح هذا البرنامج طرائق ملموسة للنهوض بتوفير المأوى اللائق للجميع وتشجيع التنمية الحضرية المتماسكة والمتكاملة في أفريقيا. ولا تزال إنجازات البرنامج حتى الآن هامشية إلى حد ما، وهو ما يرجع بدرجة كبيرةإلى عدم توفر الموارد

المالية، من المصادر الداخلية والخارجية على حد سواء. غير أنه خلق وعيا قويا بأن توفير المأوى وتوسع العمران الحضري هما من العناصر الرئيسية لمصفوفة التنمية في أفريقيا.

٨٧ - وفي مجال توفير المأوى اللائق للجميع، اضطلع الموئل بالعديد من مشاريع بناء القدرات في أفريقيا من أجل زيادة كفاءة توفير الإسكان، ولا سيما في المناطق الريفية كما أن برنامج تحالف المدن المشترك الذي بدأ في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ مع البنك الدولي، سيترك أثرا إيجابيا على العديد من المدن الأفريقية. وفي عام ٢٠٠٠، اختيرت مدن في خمسة بلدان، هي مدغشقر وكينيا وجنوب أفريقيا ونيجيريا ومصر، للاستفادة من البرنامج.

٨٨ - وقد حقق الموئل تقدما من خلال برنامج الإدارة الحضرية، وبرنامج المدن المستدامة، وبرنامج إدارة الكوارث والمخاطر، وبرنامج المدن الآمنة، ومنتدى البيئة الحضرية، التي تعمل مجتمعة على تعزيز التنمية المستدامة في البيئة الحضرية الأفريقية. وينبغي أن تؤخذ في الحسبان أيضا الإنجازات الناجحة في المجالات المتصلة بذلك، مثل توفير المياه في الحضر، وإدارة النفايات، والتخفيف من أثر الكوارث التي تكفل مواصلة التنمية والاندماج الاجتماعي.

٨٩ - ويقدم الموئل حاليا الدعم للمساعدة التقنية وبناء القدرات في مجال توفير المأوى والخدمات والتنمية الحضرية في ٢٥ بلدا من بلدان أفريقيا. وزادت الميزانية المرصودة لتوفير وتنفيذ هذه الأنشطة من ١٥,٢ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة عام ١٩٩٩ إلى ما يقدر بـ ١٧,١ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة عام ٢٠٠٠.

٩٠ - ويقوم مكتب المنسق الخاص بتنسيق مشروع هام بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن ''توفير القروض الصغيرة للمرأة والقضاء على الفقر''. ويتمثل الهدف الرئيسي لهذا المشروع، الذي تموله حكومة اليابان من خلال برنامج نوع الجنس في التنمية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في إظهار المساهمة التي يمكن أن يحققها التمويل الصغير في القضاء على الفقر. ويستهدف المشروع أن يفيد النساء اللاتي يقمن بتنظيم أعمال حرة صغيرة ومتوسطة، وبخاصة في المناطق الريفية. واللاتي يعملن بمفردهن أو كجماعات. وعقد أول اجتماعان للرصد في إثيوبيا (تموز/يوليه ١٩٩٩) والكاميرون (شباط/فبراير ٢٠٠٠)، وسيعقد اجتماع الرصد الثالث بالقرب من لاغوس، نيجيريا، في نيسان/أبريل ٢٠٠٠. ومن المتوقع في نهاية هذا المشروع أن تقوم الحكومات والوكالات التنفيذية بإدماج نتائجه في أنشطة المشاريع الميدانية.

حاء - الوصول إلى التجارة والفرص التجارية

٩١ - يمثل مجموع تجارة أفريقيا ١,٥ في المائة فقط من التجارة الدولية في حين يمثل مجموع تجارة أقل البلدان نموا ٠,٤ في المائة. وفي دراسة أجرتها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، يتوقع أنه بعد الانتهاء من تنفيذ اتفاقات جولة أوروغواي في عام ٢٠٠٥، ستخسر البلدان جنوب الصحراء الكبرى ٥٦٩ مليون دولار في السنة، بما يعادل عشر واحد في المائة من الدخل الحقيقي.

٩٢ - وقدم مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، بوصفه الوكالة المنسقة لمجموعة الوصول إلى التجارة والفرص التجارية، تقارير عن ثلاث فئات من الأنشطة المضطلع بها حاليا بمشاركة منظمات أخرى، لمساعدة البلدان الأفريقية، ولا سيما أقل البلدان نموا في مجال التجارة وبناء القدرات. وتشمل هذه الأنشطة ما يلي: (أ) البرنامج المشترك للمساعدة التقنية المتكاملة في مجموعة مختارة من أقل البلدان نموا وغيرها من البلدان الأفريقية؛ (ب) إطار العمل المتكامل لتقديم المساعدة التقنية ذات الصلة

بالتجارة إلى أقل البلدان نموا، بما في ذلك بناء القدرات البشرية والمؤسسية، لدعم أقل البلدان نموا في أنشطتها ذات الصلة بالتجارة؛ (ج) برنامج بناء القدرات في مجال التجارة والتنمية في أفريقيا المضطلع به بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

٩٣ - يقوم البرنامج المشترك للمساعدة التقنية المتكاملة في بلدان منتقاة من أقل البلدان نموا وغيرها من البلدان الأفريقية التابع لمركز التجارة العالمية المشترك بين الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية. والأونكتاد، ومنظمة التجارة العالمية بتعزيز أهدافه الرئيسية بتنفيذ مجموعة من الأنشطة المتشابكة التي تهدف إلى بناء القدرة الوطنية على فهم اتفاقات منظمة التجارة العالمية وآثارها الإنمائية بالنسبة لكل بلد مستفيد بما في ذلك بالنسبة للمفاوضات التجارية، ومواءمة السياسات العامة والأطر التنظيمية لاتفاقات منظمة التجارة العالمية؛ وتعزيز قدرة بلد ما على الاستفادة من اتفاقات منظمة التجارة العالمية من خلال تحسين استعدادات التصدير. وقد بدئ الصندوق الاستئماني المشترك التابع للبرنامج لصالح البلدان المستفيدة في ١ آذار/مارس ١٩٩٨، باحتياجات تمويل مقدرة تبلغ ١٠,٣ مليون دولار. ويقوم مركز التجارة العالمية بإدارة الصندوق ويشرف عليه الفريق التوجيهي المكون من ممثلي المانحين والمستفيدين وأمانات مركز التجارة العالمي والأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية. والبلدان المستفيدة هي أوغندا، بنن، بوركينا فاسو، تونس، جمهورية تترانيا المتحدة، غانا، كوت ديفوار، كينيا. وفي عام ١٩٩٩، اضطلعت الوكالات الثلاث المنفذة للبرنامج بأنشطة بلغت تكلفتها أقل قليلا من ٣ ملايين دولار.

٩٤ - وفي أوائل ١٩٩٩ أمرت إدارة البرنامج بإجراء استعراض للعمليات التجارية للبرنامج (الذي أرسل تقريره إلى أعضاء الفريق التوجيهي في تموز/يوليه ١٩٩٩) حدد المسائل الرئيسية التي تعيق تنفيذ البرنامج واستدامته واقترح حلولا لذلك. وكانت هذه الحلول أساسا هي (أ) تطبيق نظام اللامركزية على البرنامج في جنيف وفي الميدان، (ب) توفير الدعم المالي الذي تمس الحاجة إليه للبلدان للاضطلاع بأنشطة على الصعيد الوطني من قبيل التدريب على نظام التجارة المتعددة الأطراف ونشره. وفي نهاية تموز/يوليه ١٩٩٩، أوفد البرنامج بعثة إلى أفريقيا وتشاورت البعثة بشأن إيجاد الحلول مع مركز التنسيق وغيرها من المنظمات النظيرة. وكان الإطار المرجعي هو تقرير استعراض العمليات التجارية. وفي أثناء المناقشات، برزت مسألة الافتقار إلى الدعم المالي من جانب البرنامج لأنشطة التدريب الوطني على نظام التجارة المتعددة الأطراف وغير ذلك من الأنشطة بوصفها المسألة الرئيسية، وكان هناك توافق قوي في الآراء فيما بين مراكز التنسيق بأنه ينبغي، كي يمكن تحقيق أهداف البرنامج المتكامل، تناول هذه المشكلة بشكل كامل وعلى الفور إذا أريد أن يحقق البرنامج أهدافه. ووجدت البعثة أنه لا يوجد بلد واحد قادر على تمويل برامج التدريب والنشر لنظام التجارة المتعددة الأطراف، اللازمة. ولم يكن معظمها، ولا سيما أقل البلدان نموا، قادرا على الشروع على نحو فعال في العمليات المشتركة بين المؤسسات التابعة لمنظمة التجارة العالمية أو على دعم جميع التكاليف المتكررة.

٩٥ - وكنتيجة لتلك البعثة، تحدد أن ثمة حاجة ماسة لأموال في حدود ٠٠٠ ٥٠٠ دولار شاملة لجميع البرامج من أجل القيام بعدد من المبادرات الوطنية ويمكن تمويلها عن طريق الاقتصاد في التكاليف في إطار النهج القائم على المجموعات. ومن أجل حفز العملية وكسب الوقت، مع المحافظة على حقوق الفريق التوجيهي بموجب القوانين الداخلية للصندوق الاستئماني المشترك، وافقت الوكالات الثلاث على أن تقصر التمويل الأولي على نصف المبلغ، أي حوالي ٣ في المائة من متوسط تكاليف المشروع. وتمت إتاحة هذا القدر المحدود من الموارد في عام ١٩٩٩ إلى جانب

مبادئ توجيهية بالنسبة لأنشطة معينة عن طريق مكاتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مع تخويل المنسقين المقيمين السلطة على الموافقة. وتبين المعلومات الواردة من الميدان بأنه قد تم البدء بتخطيط وتنفيذ الأنشطة الوطنية في المناطق المعنية، ولكن ذلك لم يتم، بالنسبة لجميع الحالات، بالسرعة المتوقعة.

٩٦ - وقد بدأ عمل الهياكل الأساسية للتنفيذ (المنسقون الإقليميون/الجهات الوطنية الميسرة) بشكل كامل. وأحرز تقدم في مجال التنفيذ فيما عدا بالنسبة للمجموعة ١٢ (صياغة استراتيجيات التصدير)، المقرر أن يبدأ تنفيذها عقب عقد الندوات الوطنية الرامية إلى استطلاع السيناريوهات الاستراتيجية. ومن المخطط عقد الندوات والحلقات الدراسية الرفيعة المستوى ذات الصلة في سبعة بلدان. وبلغ إعداد وثائق الندوات مرحلة متقدمة، بما في ذلك تحليل أثر اتفاقات جولة أوروغواي في الاقتصادات الوطنية ومصفوفات المنتجات والأسواق. ونظمت ثماني حلقات عمل دون إقليمية في الشرق والغرب عن اتفاقات منظمة التجارة العالمية، بغرض توسيع نطاق الشبكات الوطنية للمدربين/الخبراء/الخبراء الاستشاريين التي تغطي المسائل المتعلقة بنظام التجارة المتعددة الأطراف، تناولت مواضيع الحواجز التقنية أمام التجارة/تدابير حماية الصحة العامة وصحة النبات، وتقييم الجمارك، والزراعة، والاتفاق المتعلق بالمنسوجات والملبوسات. ومن المخطط عقد حلقات عمل إضافية مماثلة في عام ٢٠٠٠.

٩٧ - ونظمت حلقات تدريبية خاصة عن النظام الآلي لتجهيز البيانات الجمركية واسترجاعها التابع للأونكتاد في بنن وبوركينا فاسو لمساعدة هذين البلدين على التحول إلى استعمال نسخة أكثر تطورا من هذا البرنامج الحاسوبي. وقد بدأ العمل في جميع بلدان البرنامج المشترك للمساعدة التقنية المتكاملة من أجل إنشاء شبكة للمعلومات التجارية على درجة من الكفاءة والفعالية. والعمل جار على قدم وساق بشأن تكييف برنامجي: ''أسرار التجارة'' و ''كيفية التعامل مع المصارف'' اللذين نشرهما مركز التجارة الدولية وبدأ العمل أيضا على إنشاء قاعدة دولية للبيانات عن الجودة وتغليف الصادرات لمراكز الفحص الوطنية. وقد تم وضع اللمسات الأخيرة على الترتيبات بشأن الرحلات الدراسية لمديري مراكز الفحص الوطنية إلى مجلس المعايير في كل من بلجيكا وألمانيا وإلى مراكز الفحص في الاتحاد الأوروبي بشأن الحواجز التقنية أمام التجارة/تدابير حماية الصحة العامة وصحة النبات.

٩٨- وفي حزيران/يونيه ١٩٩٩، وقع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والأونكتاد على اتفاق مشترك بين الوكالات. وقد صمم البرنامج (RAF/96/001) لدعم البلدان الأفريقية جنوب الصحراء الكبرى في تنمية الموارد البشرية، وتمكين المؤسسات، والقدرة على التفاوض مما من شأنه أن يساعدها على البدء بشكل فعال في انتهاج منحى قائم على التصدير يرمي إلى زيادة النمو وتعزيز اندماجها في الاقتصاد الإقليمي ونظام التجارة المتعدد الأطراف. وعملا على تنفيذ هذا الهدف الإنمائي، ترمي ''وحدة المسار السريع'' إلى تقديم المساعدة الضرورية وفي الوقت المناسب للحكومات الأفريقية (المتفاوضة) وغيرها من أصحاب المصلحة في القطاع الخاص والمجتمع المدني، لتمكينها من وضع سياسات تجارية استراتيجية فعالة وتحقيق أهداف المفاوضات. ووفر الدعم أيضا للبلدان الأفريقية، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والجماعة الاقتصادية الأفريقية التابعة لمنظمة الوحدة الأفريقية بشأن المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف، ولا سيما في إعدادها لاجتماعات منظمة التجارة العالمية في سياتل، بالولايات المتحدة، في حلقة عمل عقدت في بريتوريا (٢٩ حزيران/يونيه - ٢ تموز/يوليه ١٩٩٩). وفي حلقة العمل هذه، قام الخبراء من ٣٠ بلدا مشتركا أيضا بدراسة

واقتراح توصيات من أجل المفاوضات تتعلق بالاتفاق اللاحق لاتفاقية لومي الرابعة. واشتملت المسائل على ما يلي: مصلحة البلدان الأفريقية في المفاوضات الزراعية؛ فرص منح أفضليات جديدة لأفريقيا جنوب الصحراء؛ جدول أعمال إيجابي للإعانات وللاتفاق المتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة؛ والتحديات التي تواجهها البلدان الأفريقية في مرحلة ما بعد إطار لومي التجاري. وبالمثل نظمت بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والجماعة الاقتصادية الأفريقية التابعة لمنظمة الوحدة الأفريقية مجموعة من حلقات العمل دون الإقليمية مع السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول غربي أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، الإطار المتكامل لتقديم المساعدة التقنية المتصلة بالتجارة لأقل البلدان نموا.

٩٩ - واجتمع الفريق العامل المشترك بين الوكالات في جنيف في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩ وكانون الثاني/يناير ٢٠٠٠. وأعدت استجابات فردية من جانب الوكالات الأساسية الست للإطار وهي صندوق النقد الدولي ومركز التجارة العالمية، والأونكتاد، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والبنك الدولي، ومنظمة التجارة العالمية، في ضوء تقييمات الاحتياجات المقدمة من جانب بلدان أقل البلدان نموا. وتكون المرحلة الثانية من المشروع تنظيم اجتماعات مائدة مستديرة كاملة النطاق لكل بلد من أقل البلدان نموا. ونظر الفريق العامل في تقرير حالة أعدته الوحدة الإدارية عن الدراسة التحضيرية للموائد المستديرة والبرامج المتعددة السنوات في البلدان الـ ٤٠ التي أنجزت تقييم الاحتياجات. واستعرض أيضا بتعمق المشاكل التي ووجهت والاهتمامات التي أعرب عنها وتبادل الآراء بشأن ذلك والنظر في الحلول الممكنة. ومن بين المشاكل الرئيسية التي نُظر فيها الافتقار إلى التمويل اللازم للإطار حيث لم تعلن أي تبرعات من جانب الحكومات المانحة. وقام الفريق العامل أيضا، وفقا لولايته، بتبادل الآراء بشأن استعراض الإطار واتفق على أن هذا الاستعراض ينبغي أن يشمل عددا من العناصر والمعايير المتصلة بإجرائه. وعلاوة على ذلك، يقوم البنك الدولي بانتقاء فرد مؤهل لتوفير مشروع تقييم أولي للإطار المتكامل بحيث يعد بالتشاور مع الفريق العامل، وحكومات أقل البلدان نموا، ومجموعة المانحين، حسب الاقتضاء؛ بناء على العناصر المحددة من جانب الفريق العامل. وسينظر في المشروع الأولي وينقح من جانب فريق عامل مخصص بعد أن تقره الوكالات الأساسية. وسيقدم التقرير للمجلس العام لمنظمة التجارة الدولية وكذلك لهيئات إدارة الوكالات الأساسية الأخرى.

١٠٠ -وقد وضعت مبادرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أفريقيا ٩٩، لتشجيع الشراكات في مجالي الأعمال التجارية والاستثمار بين الولايات المتحدة والمؤسسات التجارية الأفريقية. وأولى هذه المناسبات جمعت بين الزعماء التجاريين والسياسيين في الولايات المتحدة ونظرائهم من ثمانية بلدان أفريقية، وذلك في هارتفورد، في نيسان/أبريل ١٩٩٩، وتمخضت عن عدد من الصفقات بين منظمتي المشاريع من الولايات المتحدة وأفريقيا. وتلى ذلك انعقاد مؤتمر قمة رؤساء دول المجلس المشترك المعني بأفريقيا بشأن موضوع ''جذب رؤوس الأموال إلى أفريقيا'' وذلك في نيسان/أبريل ١٩٩٩ أيضا في هيوستن، الولايات المتحدة. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩، نظم معرض للأعمال التجارية وعقد مؤتمر للتجارة والاستثمار في أريزونا. وقد ساعد هذا بالفعل على خلق شراكة استراتيجية بين منطقة السهل السوداني في أفريقيا ومقاطعة أريزونا.

طاء – التنويع الاقتصادي

١٠١ –إن الأونكتاد مسؤول عن تنسيق تنفيذ برامج التنوع الاقتصادي. وكخطوة أولى، أعد موجز لبرنامج بشأن التنويع الاقتصادي وعرض على لجنة البرنامج والتنسيق في دورتها التاسعة والثلاثين (E/AC.51/1999/6، المرفق الأول). ومنذئذ، نظم مكتب المنسق الخاص لأفريقيا وأقل البلدان نموا، بالتعاون الوثيق مع الأونكتاد، اجتماعا لفريق خبراء مخصص بشأن ''تنويع الاقتصادات الأفريقية في السياق العالمي الجديد'' في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩. وتمثلت الأهداف المحددة في الاجتماع في تقييم التقدم المحرز في تنفيذ توصيات الجمعية العامة بشأن التنويع؛ وإعادة النظر في آفاق التنويع في السياق العالمي الجديد؛ وتحديد إطار للعمل يكون أكثر شمولا وأكثر اتساما بالطابع العملي من أجل التنويع الدائم للاقتصادات الأفريقية.

١٠٢ –وقد حضر الاجتماع خبراء من عشرة بلدان أفريقية (إثيوبيا، وأوغندا، وتونس، وجنوب أفريقيا، وزامبيا، وزمبابوي، والسنغال، وغانا، والكاميرون، ونيجيريا)، وعدد مختار من المنظمات دون الإقليمية، ووكالات تابعة للأمم المتحدة ووكالات دولية أخرى نشطة في مجال التنويع، والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية بما فيها الأونكتاد، واليونيدو، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأغذية والزراعة، ومنظمة التجارة العالمية، ومركز التجارة العالمية؛ والمؤسسة المالية الدولية والبنك الدولي؛ والصندوق المشترك للسلع الأساسية؛ ومنظمات إقليمية ودون إقليمية (منظمة الوحدة الأفريقية، ومصرف التنمية الأفريقي، والسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي)، وخبيران من البلدان النامية.

١٠٣ –وشدد الخبراء على أنه ينبغي للقطاع الخاص أن يسير عملية التنويع؛ ولذا فمن المهم أن تقوم الحكومات الأفريقية وشركاؤها في التنمية بتنمية ودعم القطاع الخاص. وأكدوا أيضا على أهمية القيام، في جملة أمور، بتنفيذ سياسات قويمة في مجال الاقتصاد الكلي، وتعزيز المؤسسات الوطنية، وإقامة إطار تنظيمي جيد للاستثمار المحلي والأجنبي، وسياسة تجارية مفتوحة. وفضلا عن إشارة الخبراء إلى أهمية وجود بيئة مواتية، أشاروا إلى الحاجة الماسة إلى تنمية القدرة على العرض وعلى المنافسة. كما لوحظ أنه حتى لو زادت فرص وصول البلدان الأفريقية إلى الأسواق، فإن معظم هذه البلدان ستواجه مشاكل في عرض صادراتها غير التقليدية بسبب الصعوبات التي تواجهها في الامتثال للمعايير الدولية في مجال الجودة فضلا عن عوامل أخرى من قبيل الأسعار والقدرة على توفير السلع بكميات كافية وفي الوقت المحدد.

١٠٤ –ووافق الخبراء على أن السياق العالمي الجديد يوفر فرصا كبيرة لمشاريع الأعمال التنافسية. ولكنهم لاحظوا أيضا أن القواعد التي تفرضها منظمة التجارة العالمية على التجارة، وكذلك التركيز البالغ للشركات الكبيرة في السوق العالمية يعني أن تلك البلدان/الشركات التي لا تتبع الممارسات التجارية المعاصرة لن تحقق نجاحا. وحتى تكون الشركات الوطنية قادرة على المنافسة، سوف تحتاج إلى مصادر أكبر من رؤوس الأموال، وتكنولوجيات متطورة، بما فيها تكنولوجيا المعلومات، وإلى المهارات في مجال إدارة الأعمال التجارية والإدارة العامة للتنافس في الأسواق التي تزداد اتساعا وتطورا. وشدد الخبراء على أهمية التكامل والتعاون الإقليميين والتعاون بين بلدان الجنوب كخطوات أولى على طريق تنمية القدرة على التنافس، بيد أنهم أشاروا أيضا إلى ما ينبغي أن توليه مشاريع الأعمال من قيمة لإقامة الصلات بالشركات عبر الوطنية.

١٠٥ –ودرس الاجتماع مشروع إطار تنفيذي أعده الأونكتاد، وجرى تنقيحه في وقت لاحق بالاستناد إلى التعليقات والاقتراحات التي قدمها الخبراء. ويتوخى من

الإطار أن يؤدي مهمتين: اقتراح نهج يوحِّد بين أنشطة منظومة الأمم المتحدة وغيرها من الوكالات الدولية العاملة في مجال التنويع حتى تمكن زيادة فعاليتها، أما المهمة الأخرى فهي تحديد استراتيجية وسلسلة من الإجراءات يمكن للبلدان الأفريقية اتخاذها لتنويع اقتصاداتها. ويتوقع أن يناقش الإطار في الاجتماع المقبل للجنة التوجيهية المعنية بأفريقيا التابعة للجنة التنسيق الإدارية المقرر عقده في حزيران/يونيه ٢٠٠٠. ولا بد من موافقة اللجنة على الإطار لتعبئة دعم الوكالات والصناديق والبرامج من أجل تحقيق تنويع الاقتصادات الأفريقية.

١٠٦ - ومن كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨ إلى حزيران/يونيه ١٩٩٩، وضع اليونيدو مجموعة برامج قيمتها حوالي ١٠٤ ملايين دولار للبلدان الأفريقية. وقد ساهم اليونيدو بالفعل بمبلغ ٢٢,٣ ملايين دولار من موارده البرنامجية للشروع في تنفيذ هذه البرامج في ١٤ بلدا أفريقيا. وقد ركزت البرامج على بناء القدرة المؤسسية للنهوض بالقدرة على التنافس في مجال الصناعة وتنمية القطاع الخاص. ووضعت الخطوط النهائية على البرامج الجديدة في نهاية ١٩٩٩ لصالح أربعة بلدان أفريقية، وستصاغ برامج لسبعة بلدان أفريقية في عام ٢٠٠٠. وبحلول نهاية عام ٢٠٠٠ يتوقع أن تكون قد أنجزت برامج متكاملة في ٢٦ بلدا أفريقيا؛ وتتضمن هذه ١٦ بلدا من أقل البلدان نموا.

١٠٧ - ونظم اليونيدو في داكار، السنغال (٢٠-٢١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩) المؤتمر بشأن الشراكات الصناعية والاستثمار في أفريقيا وذلك بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومنظمة الوحدة الأفريقية ومصرف التنمية الأفريقي وحكومة السنغال. وحضر المؤتمر ما مجموعه ٤٩٣ مشاركا، بمن فيهم وزراء أفارقة، وكبار مسؤولين حكوميين، وممثلين عن القطاع الخاص، ومنظمات حكومية دولية، ومنظمات غير حكومية، ووكالات ومكاتب تابعة للأمم المتحدة، ووسائط الإعلام. ومن أبرز ما تم التوصل إليه في المؤتمر هو قيام شركة نمساوية بإبرام اتفاق مشروع اقتصادي مشترك مع شركة سنغالية. وستزيد هذه الشراكة من مستوى الانتفاع من قدرات الشركة السنغالية، التي تديرها سيدات من أصحاب المشاريع، من ٤٠ في المائة إلى حوالي ٧٠ في المائة.

ياء - التعاون والتكامل الإقليميان

١٠٨ - خلال الفترة قيد الاستعراض، ركزت أنشطة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في ميدان التعاون والتكامل الاقتصاديين على بناء القدرات دعما لعملية التكامل من خلال تقديم المساعدة التقنية ودعم السياسات إلى المجتمعات الاقتصادية الإقليمية التي تعتبر بمثابة اللبنات المستخدمة في بناء تكامل القارة. ومن الأمور الأساسية التي قام عليها الجهد المبذول في هذا المجال، الدراسات التحليلية والمتعلقة بالسياسة العامة التي اضطلعت بها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بشأن القيود المتعلقة بالسياسات والقيود المؤسسية التي تعيق التكامل الأفريقي؛ وبشأن الدروس المستخلصة من تجارب التجمعات الإقليمية الأخرى، بما فيها اتفاق أمريكا الشمالية للتجارة الحرة، والسوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي، ورابطة أمم جنوب شرقي آسيا، وبرنامج العمل للتعاون الاقتصادي. وتوفير دعم رئيسي للخبراء في هذا المجال من خلال الدعوة المتصلة بالسياسات العامة وتسهيل التوصل إلى توافق في الآراء فيما يتعلق بالمواقف المشتركة، فإن الهدف هو مساعدة المجتمعات الاقتصادية الإقليمية على تحديد مواقفها بوضوح فيما يتعلق بتعهداتها ومسؤولياتها إزاء عملية التكامل في أفريقيا ضمن الإطار العالمي. وقد بدأ هذا العام بذل جهد كبير لإجراء تقييم منهجي لما تحققه القارة من تقدم في مجال التكامل وإبلاغ واضعي السياسات بنتائج هذه التقييمات لتكون أساسا يستند إليه في وضع السياسات على الصعد الوطنية ودون الإقليمية والوطنية.

١٠٩ - وسهلت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا التوصل إلى توافقات في الآراء بشأن المواقف الأفريقية المشتركة في سياق التجارة العالمية والمفاوضات الأخرى ذات الصلة. فعلى سبيل المثال، في معرض الإعداد لمؤتمر منظمة التجارة العالمية في سياتل والأونكتاد العاشر، نظمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا اجتماعا لوزراء التجارة والخبراء الأفارقة أدى إلى صياغة موقف أفريقي مشترك. وبشكل منتظم، تقوم اللجنة بالتعاون مع الأونكتاد بتدريب المفاوضين الأفارقة في مجال المهارات التحليلية ومهارات الاتصالات والمفاوضات. كما تضطلع اللجنة بتسهيل التوصل إلى توافق في الآراء بشأن السياسات العامة في القطاعات الرئيسية، مثل النقل والطيران المدني التي لا غنى عنها لتكامل القارة.

كاف - زيادة تعبئة الموارد

١١٠ - نوقشت مسألة تعبئة الموارد مرارا وتكرارا منذ بدء المبادرة الخاصة. وقام اجتماع للفريق العامل التقني التابع لها الذي عقد في ٥ و ٦ آذار/مارس ١٩٩٧ في أديس أبابا، بالنظر في المسائل المتصلة بتعبئة الموارد بشيء من التفصيل. وفي ذلك الاجتماع، كان ثمة اتفاق واسع النطاق على أنه ينبغي التركيز، في إطار المبادرة الخاصة، على إدارة الموارد الموجودة بقدر أكبر من الكفاءة، وعلى التوصل إلى توافق وطني في الآراء فيما يتعلق بالسياسات العامة. بيد أن الإعلان في البداية عن توقع احتياج المبادرة الخاصة لحشد ما يزيد عن ٢٥ بليون دولار، وعدم توفر الموارد الإضافية الهامة فيما بعد، كنتيجة للمبادرة، قد وضع عقبات رئيسية أمام التغلب على التشكيك في القدرة على الاستمرار.

١١١ - وقد أثيرت مسألة تعبئة الموارد مرة أخرى في الاجتماع السابع للجنة التوجيهية التابعة للجنة التنسيق الإدارية في آذار/مارس ١٩٩٨ الذي أقرت فيه إنشاء فريق عامل تقني. وقد كلفت أمانة المبادرة الخاصة بمسؤولية توفير الخدمات لهذا الفريق. وطلب من الفريق العامل دراسة السبل التي يمكن من خلالها تحويل المبادرة الخاصة إلى أداة أقوى وأكثر اتصالا باتساق البرامج وفعالية العون المقدم، وتقديم التوصيات بذلك الشأن. وطلب إلى الفريق أيضا دراسة سبل ووسائل زيادة موارد المبادرة الخاصة فيما يتصل بأنشطة التعاون التقني في ضوء تراجع المساعدة الإنمائية الرسمية وانخفاض الاستثمار الأجنبي المباشر في أفريقيا.

١١٢ - واجتمع الفريق العامل التقني (المؤلف من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي) في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨، ونظر في عدد من المسائل المقرر أن تواصل النظر فيها مجموعة من الوكالات ذات التمثيل الأوسع. ومنذئذ، دعت اللجنة التوجيهية التابعة للجنة التنسيق الإدارية والمعنية بالمبادرة الخاصة في اجتماعها الثامن في أيار/مايو ١٩٩٩، لجنة البرنامج والتنسيق في دورتها التاسعة والثلاثين والمجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الموضوعية المعقودة في تموز/يوليه ١٩٩٩ (الاستنتاجات المتفق عليها ١٩٩٩/٢)، إلى وضع استراتيجية فعالة لتعبئة الموارد لصالح المبادرة الخاصة (انظر المرفق الأول). وفي تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩، اجتمعت أمانة المبادرة الخاصة والبنك الدولي واتفقا على ضرورة عقد دورة لتبادل مستفيض للآراء لدفع هذه العملية إلى الأمام. وتلك الدورة التي نظمتها أمانة المبادرة الخاصة وعقدت في نيويورك في ٢٥ شباط/فبراير ٢٠٠٠ وزعت أمانة المبادرة الخاصة ورقة معنونة ''استراتيجيات تعبئة الموارد'' فضلا عن محاضر الاجتماعات السابقة التي عقدها الفريق العامل التقني على المشاركين بهدف إثارة المناقشة أثناء الدورة المعقودة لتبادل الآراء.

١١٣ - ومن المقرر أن تعقد اللجنة التوجيهية التابعة للجنة التنسيق الإدارية والمعنية بالمبادرة الخاصة للاجتماع التشاوري الإقليمي السنوي التالي لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة

العاملة في أفريقيا، في أديس أبابا، إثيوبيا، في يومي ٢٦ و ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٠. وسيرأس ذلك الاجتماع، الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأفريقيا، ومن المتوقع أن يتاح فيه مشروع مذكرة استراتيجية تعبئة الموارد (المرفق الأول) الذي أعده الفريق العامل التقني.

لام - المجالات الأخرى ذات الأولوية

١ - المياه

١١٤ -للمجموعة المعنية بالمياه في سياق مبادرة الأمم المتحدة الخاصة من أجل أفريقيا وهي المجموعة المؤلفة من برنامج الأمم المتحدة للبيئة والبنك الدولي والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية، بوصفها الوكالة القائمة على التنسيق، ومن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأغذية والزراعة واللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومنظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي ومركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل)، والوكالة الدولية للطاقة الذرية وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وصندوق الأمم المتحدة للتنمية الزراعية بوصفها وكالات تعاون، لتلك المجموعة أربعة أهداف محددة بوضوح تخصص لكل منها فريق يضم وكالات رائدة وهذه الأهداف هي: كفالة الاستخدام المستدام للمياه وضمان تكافؤ إمكانيات الحصول على المياه (برنامج الأمم المتحدة للبيئة والبنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي)؛ وكفالة الأمن المائي للأسر المعيشية (منظمة الأمم المتحدة للطفولة ومنظمة الصحة العالمية والبنك الدولي)؛ وإجراء تقييمات لموارد المياه العذبة (المنظمة العالمية للأرصاد الجوية ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة)؛ وتوفير المياه لأغراض الإنتاج الغذائي (منظمة الأغذية والزراعة). ولما كان إطار مبادرة الأمم المتحدة الخاصة من أجل أفريقيا يشكل منهاجا لدورها يضطلع به في مجال الدعوة، فقد أقامت الوكالات عدة شراكات وانخرطت في عدد من الأنشطة. ومن ثم، فبرنامج المياه من أجل المدن الأفريقية الذي ينصب على كفالة إمكانية الحصول على المياه العذبة وكفالة الأمن المائي للأسر المعيشية وتقييم موارد المياه العذبة في إطار المبادرة الخاصة يعد خير مثال على فعالية تنسيق عمل منظومة الأمم المتحدة في أفريقيا. وتنخرط في ذلك البرنامج، عدة وكالات من بينها برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية والبنك الدولي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة ومنظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة وذلك بتمويل من صندوق الأمم المتحدة للشراكات الدولية وبدعم سياسي من البلدان المشاركة وهي إثيوبيا وجنوب أفريقيا وزامبيا والسنغال وغانا وكوت ديفوار وكينيا. بيد أنه بصرف النظر عن هذا، لا يزال من المتعين على المجموعة المذكورة ككل أن تحرز تقدما كبيرا وملموسا فيما يتصل بالبرامج العملية المفروض الاضطلاع بها حسبما هو متوخى أصلا، وهذا على الرغم من أن ثمة فريقا عاملا مشتركا بين الوكالات كان قد حدد أربعة بلدان وهو من أحد الأنهار للقيام بعمل متضافر بشأنها على نطاق منظومة الأمم المتحدة، وقد حدد الفريق الأهداف والعناصر الاستراتيجية ومعايير تقييم التقدم.

١١٥ -ولكي يتسنى إعادة تنشيط وإحياء التزام متجدد بأعمال مجموعة المياه من جانب الوكالات المشاركة، أجرت أمانة المبادرة الخاصة مشاورات مع الوكالات المنسقة (برنامج الأمم المتحدة للبيئة والبنك الدولي والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية) واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، وعلى هذا الأساس، عقدت برئاسة الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأفريقيا الذي يشارك في رئاسة اللجنة التوجيهية للمبادرة الخاصة، اجتماع فريق عامل تقني في لاهاي في ٢٠ آذار/مارس ٢٠٠٠ خلال المنتدى العالمي الثاني للمياه. وقررت الوكالات الـ ١٠ المشتركة في الاجتماع أن الرؤية الأفريقية بشأن المياه التب تبنتها منظمة الوحدة الأفريقية، واللجنة

الاقتصادية لأفريقيا، ومصرف التنمية الأفريقي والتي عرضت في المنتدى العالمي للمياه في لاهاي ستشكل أساس التعاون في إطار المبادرة الخاصة، ووافقت كذلك على وضع استراتيجية تطلعية تستند إلى رؤية مشتركة، وإنشاء شراكات جديدة حيثما كانت هناك قيمة مضافة، وترشيد الترتيبات المؤسسية والاتصال على نحو فعال. ونوقش مشروع الاستراتيجية في اجتماع مشترك بين الوكالات عقد في ٤ و ٥ أيار/مايو ٢٠٠٠ في نيروبي. ومن المعتزم وضع وثيقة الاستراتيجية في شكلها النهائي وعرضها على اللجنة التوجيهية التابعة للجنة التنسيق الإدارية في اجتماعها التشاوري المقرر عقده في حزيران/يونيه ٢٠٠٠ في أديس أبابا للنظر فيها وإقرارها.

٢ - الأمن الغذائي

١١٦ في إطار الفريق العامل المعني بالأمن الغذائي، التابع للمبادرة الخاصة تتولى منظمة الأغذية والزراعة مسؤولية المسائل المتصلة بالمياه وإنتاج الأغذية، وتحسين نوعية التربة، وكفالة الأمن الغذائي مع التركيز بوجه خاص على المرأة، ومكافحة تدهور التربة والتصحر. وقد اتخذت منظمة الأغذية والزراعة، منذ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، تدابير شجعت إقامة صلات بين المبادرة الخاصة وشبكة التنمية الريفية والأمن الغذائي التابع للجنة التنسيق الإدارية ولتشجيع تلك الصلات. وتشمل تلك التدابير ما يلي: (أ) إنشاء مركز تنسيقي في مقر منظمة الأغذية والزراعة لكل مجال من المجالات ذات الأولوية؛ (ب) إدراج المجالات ذات الأولوية في جداول أعمال الأفرقة المواضيعية التابعة للجنة التنسيق الإدارية وفي خطط عمل البرامج القطرية لمنظمة الأغذية والزراعة؛ (ج) إعداد خمس وثائق فنية عن المجالات الأربعة ذات الأولوية ليستعان بها كأساس لمناقشات الأفرقة المواضيعية أو الأفرقة العاملة الفنية ولما تتخذه تلك الأفرقة من إجراءات مما يتوقع أن تنبثق عنه خطة عمل أو إطار عمل استراتيجي مشترك. وفي البلدان الجاري فيها تنفيذ المرحلة التجريبية من إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية تسلط الأضواء داخل الأفرقة المواضيعية التابعة للجنة التنسيق الإدارية والتي تحولت إلى أفرقة مواضيعية تابعة لإطار المساعدة الإنمائية، على أولويات المبادرة الخاصة من أجل أفريقيا.

١١٧ -وقد بُلورت المجالات ذات الأولوية بقدر أكبر في نطاق برنامج منظمة الأغذية والزراعة الخاص للأمن الغذائي. فالبرنامج يشمل مسائل الملكية الوطنية والشراكة مع الشركاء الإنمائيين ومن بينهم البلدان المانحة ومؤسسات التمويل المتعددة الأطراف، ومشاركة المزارعين وغيرهم من أصحاب المصلحة، والتركيز على التحديث التقني، وإيلاء الأولوية لصغار المزارعين والتوعية بالفروق بين الجنسين، واتباع نهج متكامل متعدد التخصصات ومرحلي.

١١٨ -وفي مجال توفير المياه لأغراض الإنتاج الغذائي، شاركت منظمة الأغذية والزراعة فيما يلي: '١' وضع سياسة قطاع المياه وإدارة أحواض الأنهار ووضع سياسة إدارة حوض نهر النيل؛ '٢' تنمية الموارد المائية والتوسع في الري - وقد أعد عنصر يتعلق بالتحكم في المياه ونفذ في ١٤ بلدا أفريقيا؛ '٣' إنشاء قاعدة بيانات بشأن معدات الري ــ عقدت في عام ١٩٩٨ حلقتا عمل إحداهما في هراري وكانت بشأن تكنولوجيا الري المنخفضة التكلفة والأخرى في واغادوغو وكانت بشأن مسألة نقل معدات الري؛ '٤' تقييم الموارد المائية الإقليمية وتخطيط أحواض الأنهار ــ أقيمت مشروعات تتصل بتنمية الأراضي الرطبة في شرقي منطقة السهل السوداني وتنمية الأراضي الخفيضة في جنوبي تلك المنطقة وتنمية الوادي الداخلي؛ '٥' جمع المياه ــ تقييم تقنيات جمع المياه في ٥ من بلدان غرب أفريقيا ووسطها، وتنظيم حلقة عمل دون إقليمية بشأن تقنيات جمع المياه وأثرها على نظم الفلاحة في غربي أفريقيا ووسطها (نيامي، تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩) تحديد أساليب إدارة وتنمية

وحفظ الموارد المائية في جمهورية الكونغو وإجراء استعراض فني لها.

١١٩ -وفي مجالات تحسين نوعية التربة ومؤشرات الأداء ومكافحة تدهور التربة والتصحر تتركز الأنشطة الجارية والمقبلة على أربعة مواضيع ألا وهي: الموضوع ١ - خصوبة التربة وإدارة مغذيات النباتات المتكاملة؛ الموضوع ٢ ــ تحسين إنتاجية الأرض بحفظ التربة والمياه؛ الموضوع ٣ ــ حفظ الرطوبة في الزراعة القائمة على الأمطار؛ الموضوع ٤ ــ تكنولوجيات تقييم وإدارة التربة التي توجد بها مشاكل.

١٢٠ -وشاركت منظمة الأغذية والزراعة في عدد من الحلقات الدراسية وحلقات العمل ومشاورات الخبراء. ففي تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩ عقدت منظمة الأغذية والزراعة والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية حلقة دراسية بشأن استخدام البيانات المناخية في الاستعداد للجفاف وإدارة الزراعة والسلام. وفي إطار اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر استهدفت الحلقة الدراسية إيجاد قدرة وطنية في مجالات تخطيط وتنفيذ برامج العمل الوطنية الرامية إلى مكافحة التصحر واستخدام البيانات المناخية في الاستعداد للجفاف وإدارة التنمية المستدامة. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩، أيضا نظمت منظمة الأغذية والزراعة والمكتب الإقليمي للجنوب الأفريقي وشرق أفريقيا في زمبابوي حلقة عمل إقليمية بشأن استخدام نظام المعلومات المتعلقة بموارد الأراضي لكفالة الأمن الغذائي في بلدان الجماعة الإنمائية في الجنوب الأفريقي. وفي تموز/يوليه ١٩٩٩ عقدت، في كوماسي، غانا حلقة عمل دون إقليمية بشأن تآكل التربة بسبب فقدها لإنتاجيتها.

١٢١ -أما النشاط الرئيسي المضطلع به في مجال الأمن الغذائي مع التركيز بوجه خاص على المرأة وهو مجال ذو أولوية، فيتصل مباشرة بتدريب المرأة وتمكينها في مجال التنمية. ويتركز النشاط على معالجة القضايا الجنسانية ولا سيما المتصل منها بمحدودية إمكانيات وصول المرأة إلى تكنولوجيات العمل المحسنة وبنظم الائتمان والتسويق، وبتعميم شواغل المرأة في برامج التنمية الزراعية. وقد صممت منظمة الأغذية والزراعة مشروعا إقليميا بعنوان ''زيادة الإنتاجية الغذائية للمرأة الريفية من خلال نقل واستخدام التكنولوجيا الزراعية المحسنة في أفريقيا''. ويتمثل الهدف الإنمائي الرئيسي من ذلك المشروع في زيادة الإنتاجية الزراعية من خلال تحديد وسائل نقل التكنولوجيا الزراعية المحسنة ونشرها وإضفاء الطابع المؤسسي عليها بما يعود بالنفع على المزارعات. وسيبدأ تشغيل المشروع قبل نهاية عام ٢٠٠٠ وذلك بمشاركة وكالات الأمم المتحدة المختصة وبلدان منتقاة في المنطقة.

١٢٢ -وقد استفاد زهاء ١٩,٨ مليون شخص في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى في عام ١٩٩٩ فائدة مباشرة من المعونة الغذائية المقدمة من برنامج الأغذية العالمي ومن بين هؤلاء كان ١٥ مليون شخص من ضحايا حالات الطوارئ في حين تلقى ٤,٨ مليون فرد المساعدة من خلال البرامج والأنشطة الإنمائية. وفي عام ١٩٩٩، بلغ حجم شحنات برنامج الأغذية العالمي إلى أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى ١.١ مليون طن من المعونة الغذائية مجموع قيمتها ٥٣١ مليون دولار. وفي عام ١٩٩٩ أيضا وافق برنامج الأغذية العالمي على ٥٣ عملية جديدة من أجل أفريقيا وصلت تكلفتها بالاقتران مع الالتزامات الإضافية من أجل العمليات الموافق عليها من قبل إلى ١,٤ بليون من دولارات الولايات المتحدة مما يشكل ٥٣ في المائة من جميع الموارد التي التزم بها البرنامج في عام ١٩٩٩. وما برح برنامج الأغذية العالمي يسعى جاهدا إلى إيجاد سبل فعالة لمعالجة الاحتياجات الخاصة للمرأة التي تتحمل في ''أفريقيا'' الجانب الأكبر من

مسؤولية كفالة الأمن الغذائي لأسرتها. وقد أضفى برنامج الأغذية العالمي بالتدريج طابع اللامركزية على نظمه الإدارية في مكتب أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. واكتملت العملية الآن بافتتاح المكتب الإقليمي السادس في الكاميرون.

٣ - البيئة

١٢٣ -انصب أحد أنشطة المساعدة التقنية الرئيسية للمنظمة البحرية الدولية خلال الفترة بين آذار/مارس ١٩٩٩ وآذار/مارس ٢٠٠٠ على التشريعات البحرية - ففي الربعين الأول والثاني من عام ١٩٩٩ أوفدت إلى نيجيريا وغانا بعثات استشارية في مجال التشريعات البحرية. وبناء على طلب الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا عقدت المنظمة البحرية العالمية في الكاميرون في الفترة من ٣١ كانون الثاني/يناير إلى ٣ شباط/فبراير ٢٠٠٠ حلقة دراسية لصالح ٥٠ مشتركا من أفريقيا الوسطى وغابون والكاميرون والكونغو. وتمثل الهدف من تلك الحلقة الدراسية في استيفاء القوانين البحرية العامة السارية في البلدان المذكورة في ضوء التطورات الجديدة. وسيجري أيضا في الربع الأول من عام ٢٠٠٠ إيفاد بعثات استشارية إلى إثيوبيا وسيراليون وزامبيا لاستيفاء التشريعات البحرية.

١٢٤ -تهدف استراتيجية المنظمة البحرية الدولية في منع التلوث البحري إلى تزويد البلدان بأكبر قدر من المساعدة لمعاونتها على أن تفي بالشروط التي وضعتها المنظمة. ووصولا إلى هذه الغاية، نظمت بعثة استشارية وأربع حلقات عمل. واستفادت غابون من ثلاثة أسابيع من الخبرة الفنية للمنظمة في تعزيز تشريعاتها المتعلقة بالتلوث البحري. وأعدت مجموعة من القواعد، وقدمت إلى حكومة غابون. وقدمت المنظمة مساعدات إلى أربع حلقات عمل عن خطط الطوارئ في حالات الانسكاب النفطي. وتم تدريب خمسين من الرعايا على كيفية وضع خطط الطوارئ الوطنية وكيفية معالجة الأحداث المسببة للتلوث البحري.

١٢٥ -وعقدت المنظمة البحرية الدولية حلقتين دراسيتين على المستوى دون الإقليمي في موريتانيا وموزامبيق. وكان الهدف الرئيسي منهما هو تعزيز قدرات دولة العلم في بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى من خلال إقامة إدارات بحرية جيدة التنظيم وقادرة على تنفيذ اتفاقيات المنظمة البحرية الدولية ذات الصلة. وشارك أحد عشر بلدا أفريقيا في الحلقة الدراسية المعقودة في موريتانيا، بينما شاركت تسعة بلدان أفريقية في الحلقة المعقودة في موزامبيق.

١٢٦ -وفي عام ١٩٩٩، أحرزت المنظمة البحرية الدولية تقدما من خلال إنشاء مخطط إقليمي تجريبي تابع للمنظمة في أفريقيا. وافتتح بالفعل مكتبان إقليميان تابعان لمنظمة في نيروبي، كينيا، وفي أكرا، غانا، لخدمة منطقة أفريقيا الشرقية والجنوبية دون الإقليمية ومنطقة أفريقيا الغربية والوسطى (الناطقة بالانكليزية)، على التوالي.

١٢٧ -ووسعت المنظمة البحرية الدولية من نطاق نظامها لمراقبة دولة الميناء بحيث صار يشمل غرب ووسط أفريقيا. ويهدف النظام إلى تعزيز السلامة والحماية للبيئة البحرية. ولوضع مذكرة تفاهم بشأن نظام مراقبة دولة الميناء فيما بين بلدان غرب ووسط أفريقيا، عقدت المنظمة البحرية الدولية ثلاثة اجتماعات تحضيرية في غانا وغينيا ونيجيريا، حيث وقع ١٦ بلدا على هذا الاتفاق. واتفق على أن تتخذ الأمانة مقرا لها في نيجيريا، على أن ينشأ المركز الإعلامي في كوت ديفوار. وبموجب مذكرة التفاهم هذه، يمارس كل الأطراف مراقبة كاملة ومستمرة في منع تشغيل السفن التي لا تتوفر فيها المعايير المقررة، ويكفلون أن تمتثل السفن التجارية الأجنبية التي تزور موانيها للمعايير التي وضعتها المنظمة.

١٢٨ -واشتركت المنظمة البحرية الدولية مع المنظمة الهيدرولوجية الدولية والرابطة الدولية لهيئات الفنارات والرابطة الدولية للموانئ والمرافئ، في بدء مشروع لتحسين

سلامة الملاحة في بحيرة فيكتوريا. وأوفدت بعثة مشتركة (بين المنظمة البحرية الدولية و AFD) إلى بحيرة فيكتوريا في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩، ويجري النظر في تقرير وتوصيات تلك البعثة من أجل تنفيذها.

١٢٩ - وبدأ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مشروعا يتكلف ٤,٥ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة لمساعدة المركز الوطني للبيئة في النيجر على تنسيق ورصد وتقييم أنشطة إدارة البيئة وحمايتها، وهو مشروع مصمم خصيصا لتأمين موارد الغابات والتنوع البيولوجي في البلد. وسيوفر المشروع المعدات والتدريب إلى الوزارات الحكومية والمنظمات المحلية والمنظمات غير الحكومية. وتحتاج النيجر إلى اهتمام خاص نظرا للتدهور الحاد في بيئتها في السنوات الأخيرة نتيجة للنمو السكاني وقسوة الأوضاع المناخية، بما في ذلك الجفاف.

١٣٠ - وسيقدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ٠٠٠ ٤٤٧ دولار لدعم لجنة البيئة في ليبريا من أجل زيادة قدراتها على معالجة المشاكل البيئية الملحة في البلد. وبدأ المشروع ممثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووزير التخطيط والشؤون الاقتصادية السابق في منروفيا لمساعدة ليبريا على وضع خطة عمل لجداول أعمال القرن ٢١ فيما يتعلق بالتنمية المستدامة، لكي يتم تنفيذه بحلول عام ٢٠٠٥. كما سيدعم التدخل الفوري لحماية البيئة اللازم لمتابعة خروج البلد مؤخرا من حرب استمرت سبع سنوات.

٤ - التعاون فيما بين بلدان الجنوب

١٣١ - يعد التعاون فيما بين بلدان الجنوب عنصرا من عناصر مبادرة الأمم المتحدة الخاصة بأفريقيا، وهو العنصر الذي تضطلع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بالدور الرئيسي فيه. وتشمل الوكالات المتعاونة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، ومكتب المنسق الخاص ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ووكالة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. ورغم أن هذا العنصر قد بدأ لتوه من الناحية الرسمية، إلا أن أنشطته مستمرة منذ فترة بالفعل.

١٣٢ - واشترك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع حكومتي ماليزيا واليابان في تنظيم منتدى آسيا - أفريقيا الأول للأعمال التجارية في كوالالمبور، ماليزيا، في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩. وحضره مشاركون من ٢٤ بلدا أفريقيا وستة بلدان آسيوية، فضلا عن ممثلين من مجموعة البنك الدولي، واليونيدو، والأونكتاد، ومركز التجارة الدولية)، ومكتب المنسق الخاص لأفريقيا وأقل البلدان نموا/إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية. وكان الاجتماع يهدف في المقام الأول إلى زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من آسيا إلى أفريقيا. وتوصل المنتدى إلى الخروج بـ ٢٧ مذكرة تفاهم معلنة وموقعة، تبلغ قيمتها، بما فيها المذكرات الأخرى غير المعلنة، أكثر من ١٠٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة.

١٣٣ - واشتركت حكومة جمهورية كوريا ومكتب المنسق الخاص في عقد الاجتماع الأول للجنة التوجيهية لمنتدى سول للتعاون بين آسيا وأفريقيا في مجال بناء القدرات من أجل تشجيع التصدير في نيويورك يوم ٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٠. وتتألف اللجنة التوجيهية من حكومة جمهورية كوريا، ومكتب المنسق الخاص، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الوحدة الأفريقية، وتعمل بمثابة هيئة توجيهية لكفالة فعالية تنفيذ توصيات منتدى سول. وأعد مكتب المنسق الخاص والوكالة الكورية للتعاون الدولي برنامجا تدريبيا يعالج تحديدا مسألة عنصر الموارد البشرية في بناء القدرات من أجل تشجيع التصدير في البلدان الأفريقية.

ومن المقرر عقده في الفترة من ٣١ تموز/يوليه إلى ١٣ آب/ أغسطس ٢٠٠٠، وسيضم ٢٠ من صناع السياسات التجارية والاستثمارية أفارقة يختارهم مكتب المنسق الخاص وحكومة جمهورية كوريا.

١٣٤ -وتشترك حكومتا اليابان وماليزيا ومكتب المنسق الخاص والتحالف العالمي من أجل أفريقيا في تنظيم منتدى آسيا - أفريقيا الثالث المقرر عقده في كوالالمبور، في الفترة من ٢٣ إلى ٢٥ أيار/مايو ٢٠٠٠. ويهدف المنتدى إلى تمكين البلدان الأفريقية من تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال التعجيل بتنمية القدرات البشرية والمؤسسية، فضلا عن تنمية القطاعين الزراعي والخاص. وسيتيح المنتدى فرصة لصناع السياسات العامة والخبراء الفنيين وممثلي القطاع الخاص من البلدان الأفريقية والبلدان المختارة لإجراء حوار حول كيفية تعزيز القدرات البشرية والمؤسسية في أفريقيا وزيادة قدرتها على المنافسة في الاقتصاد العالمي.

ثالثا - تنفيذ المبادرة الخاصة: مسألة التنسيق على الصعيد القطري

١٣٥- ما زال تنسيق أنشطة الأمم المتحدة على الصعيد القطري يجري بواسطة آليات مختلفة، بما فيها التقييم القطري المشترك، وإطار التعاون القطري، وإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، واستراتيجية التقييم القطري التي ينتهجها البنك الدولي، وفي الآونة الأخيرة يجري هذا التنسيق من خلال إطار التنمية الشامل والورقة المتعلقة باستراتيجية الحد من الفقر. وقد أدت المعتكفات التي تنظمها الأفرقة القطرية في مختلف البلدان بشأن المبادرة الخاصة إلى تعزيز التنسيق.

١٣٦- وإضافة إلى ذلك، وضعت لأمانة المبادرة الخاصة، بتعاون وثيق مع مكتب مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، مبادئ توجيهية خاصة بهذه المبادرة بهدف إدراجها في موجز التقرير السنوي لمنسقي الأمم المتحدة المقيمين لعام ١٩٩٩.

١٣٧- وفي إطار مجموعات الأنشطة، جرى التنسيق على الصعيد القطري في مجالات التعليم والصحة وشؤون الحكم وتكنولوجيا المعلومات والسكان. ففي مجال التعليم، نظم البنك الدولي واليونسكو واليونيسيف وغيرها من الوكالات المتعاونة اجتماعات تشاورية وقدمت الدعم للحكومات الأفريقية في بعض البلدان للبدء في تنفيذ البرامج المشتركة الخمسية لتوفير التعليم للجميع. وتتسم هذه الشراكات باتساع قاعدتها إذ لا تتضمن منظومة الأمم المتحدة والحكومات فحسب بل وأيضا المجتمعات المحلية وسائر الوكالات الثنائية والمتعددة الأطراف والمنظمات غير الحكومية. ويتركز العنصر الصحي في المبادرة الخاصة الذي تنسقه منظمة الصحة العالمية والبنك الدولي على تقديم الدعم للبلدان لمساعدتها على وضع وتنفيذ برامج قطاعية شاملة لإصلاح قطاع الصحة على الصعيد القطري بحيث يتوافر عدد من الخدمات الصحية الأساسية الرفيعة النوعية والمستدامة والفعالة من حيث التكلفة. وفي إطار مجموعة الأنشطة المتعلقة بتسخير تكنولوجيا المعلومات لأغراض التنمية، التي تقودها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، أعدت خطط وطنية بشأن الهياكل الأساسية للمعلومات والاتصال وأقرت في ١٠ بلدان في حين يعمل ١٢ بلدا على إعدادها. وستدرج بلدان أخرى عندما تعرب عن اهتمامها بوضع سياسات وخطط واستراتيجيات من هذا القبيل. وقام صندوق الأمم المتحدة للسكان بالتعاون مع غيره من وكالات الأمم المتحدة (اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ومنظمة العمل الدولية، واليونسكو، ومنظمة الأغذية والزراعة، ومنظمة الصحة العالمية وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة)، بتوفير المساعدة التقنية للبلدان في عدد من المجالات منها الصحة الإنجابية، والقضايا الجنسانية والمعلومات،

والتعليم والاتصال والبحوث الاجتماعية – الثقافية، وذلك من خلال برنامج المساعدة التقنية الذي يضطلع به ويهدف إلى بناء القدرات الوطنية. وإضافة إلى ذلك، وضع نموذج حاسوبي أولي لمجالات السكان والبيئة والتنمية والزراعة واختبر في بعض البلدان لزيادة وعي صانعي السياسات والمخططين بالصلة بين الصحة الإنجابية للمرأة والأمن الغذائي للأسر المعيشية.

على الصعيدين دون الإقليمي والإقليمي

١٣٨- يسرت الاجتماعات دون الإقليمية المنظمة في إطار مجموعتي التعليم والصحة تبادل المعلومات عن الممارسات الفضلى في التصدي لمجالات محددة تكتنفها المشاكل. ففي مجال التعليم، تمكن صانعو السياسات من تبادل الأفكار بشأن سبل إزالة القيود التي تحول دون تطوير التعليم الأساسي في أفريقيا، بما في ذلك عوامل نجاح تعليم البنات والتمويل المتصل بالمعلمين. وكانت ثمرة هذا التبادل في غرب أفريقيا تمكن البلدان من إدخال طرق مبتكرة لمعالجة هذه المسائل والدليل على ذلك هو عكس الاتجاه الهابط في المعدلات الإجمالية للالتحام الذي يعزى جزئيا إلى تغيير السياسات. وفي مجموعة الصحة، عقدت ثلاثة اجتماعات مشتركة بين الأقطار على الصعيد دون الإقليمي بمشاركة كاملة من جانب وزراء الصحة والمالية والتخطيط وكانت عاملا أساسيا في التوصل إلى تفاهم بشأن مفاهيم إصلاح قطاع الصحة. وساهم أيضا تبادل الزيارات بين الأقطار في تكرار أفضل الممارسات في بعض البلدان في مجالات مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والمشاركة المجتمعية، والتعاون بين الحكومات والمنظمات غير الحكومية. وأدى المنتدى الأول للتنمية في أفريقيا الذي نظمته اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بشأن ''ما تشكله العولمة وعصر المعلومات من تحديات تواجه أفريقيا'' إلى ظهور عدد من المبادرات الإقليمية الأخرى من قبيل الشبكة الحاسوبية المدرسية لأفريقيا، والبرنامج الأفريقي للتعلم عن بعد، وشبكة مراكز الاتصالات السلكية واللاسلكية، والشبكة المشتركة بين المشاريع التجارية – التحالف من أجل التجارة الأفريقية، والشبكة الشبابية لمجتمع المعلومات الأفريقي، فضلا عن أفرقة عمل وطنية في عدة بلدان. وقد وفر المنتدى الأفريقي لشؤون الحكم في العام الرابع من إنشائه منبرا لمناقشة القضايا ذات الاهتمام المشترك وتبادل أفضل الممارسات في مجال الحكم. وقد انعقد المنتدى الثالث في حزيران/يونيه ١٩٩٩ في باماكو وركّز على إدارة الصراعات والتنمية المستدامة.

١٣٩- وكما أبلغ إلى لجنة البرنامج والتنسيق في دورتها التاسعة والثلاثين (الفقرتان ١١٧-١١٨ من الوثيقة E/AC.51/1999/6)، فإن الاجتماع التنسيقي الإقليمي السنوي الأول لمنظومة الأمم المتحدة في أفريقيا الذي عقد في آذار/مارس ١٩٩٩ برئاسة نائبة الأمين العام، أقر أن المبادرة الخاصة تشكل مؤقتا آلية تنسيق ملائمة لأعمال منظومة الأمم المتحدة في أفريقيا. كما طلب الاجتماع إلى رئيسي اللجنة التوجيهية التابعة للجنة التنسيق الإدارية وإلى مدير البرنامج الإنمائي والأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأفريقيا تقديم تقرير إلى نائبة الأمين العام في غضون ثلاثة شهور من تاريخ انعقاد الاجتماع عما اقترح من توسيع نطاق دور المبادرة.

١٤٠- وأعد الرئيسان المشاركان تقريرا عن قدرة المبادرة الخاصة على الاضطلاع بهذا الدور التنسيقي الموسع وعمم هذا التقرير في الاجتماع الثامن الذي عقدته اللجنة التوجيهية التابعة للجنة التنسيق الإدارية المعنية بالمبادرة الخاصة في أيار/مايو ١٩٩٩ وقدم إلى نائبة الأمين العام في حزيران/يونيه ١٩٩٩. ووافقت نائبة الأمين العام على التقرير وقدمت إلى لجنة التنسيق الإدارية مجموعة توصيات تهدف إلى مواءمة وتبسيط ترتيبات عمل منظومة الأمم المتحدة في أفريقيا لإقرارها خلال دورتها العادية الثانية المعقودة في ٢٩ و ٣٠

تشرين الأول/أكتوبر. وذكرت نائبة الأمين العام، لدى تقديمها هذه التوصيات، أن الاجتماع الإقليمي استعرض الآليات القائمة المشتركة بين الوكالات وسعى إلى وضع ترتيبات من شأنها تعزيز تساوق أنشطة منظومة الأمم المتحدة دون إنشاء هياكل تنسيق إضافية.

١٤١- وذكر الأمين العام أن أعمال منظومة الأمم المتحدة في أفريقيا بند ما فتئ يدرج في جدول أعمال لجنة التنسيق الإدارية لفترة طويلة وأشار إلى أن تقريره المتعلق بأسباب الصراع وتعزيز السلم الدائم والتنمية المستدامة في أفريقيا (A/52/871-S/1998/318) أثار مسألة تعدد المبادرات الدولية في أفريقيا وأن هذه المسألة كانت من المسائل الرئيسية المدروسة خلال الاجتماع التنسيقي السنوي الأول المذكور الذي انعقد في نيروبي في آذار/مارس ١٩٩٩، برئاسة نائبة الأمين العام. ورحبت لجنة التنسيق الإدارية بالأعمال الجارية وأقرت الاتجاه العام للتوصيات المعروضة عليها التي تهدف إلى تشجيع زيادة الإجراءات التعاونية، وتعزيز التعاضد، وتجنب الازدواج والتداخل، وتؤدي بوجه عام إلى زيادة الترابط في أعمال منظومة الأمم المتحدة في أفريقيا إذ توفر اللجنة التوجيهية المعنية بالمبادرة الخاصة إطارا مشتركا يطلع بمهمة الإشراف على الجهد العام. واتفق على أنه استنادا إلى التعليقات التي أبديت، ستدخل بعض التعديلات على صيغة توصيات محددة بالتشاور مع الوكالات المعنية.

١٤٢- من المقرر عقد الاجتماع التشاوري الإقليمي السنوي الثاني للجنة التوجيهية التابعة للجنة التنسيق الإدارية المعنية بالمبادرة الخاصة في ٢٦ و ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ في أديس أبابا. وسيقوم هذا الاجتماع بحصرأنشطة منظومة الأمم المتحدة في أفريقيا وتيسير التبادل غير الرسمي للمعلومات بشأن مجموعات الأنشطة المتعلقة بالمبادرة الخاصة من خلال إعداد تقارير عنها، وتحديد مجموعة من المؤشرات والإنجازات المرجعية القابلة للرصد التي يمكن الاستناد إليها لإعداد تقارير منظمة على مستوى المجموعات عن التقدم المحرز نحو تعزيز التعاون والتعاضد على نطاق المنظومة على الصعيد القطري.

رابعا - خاتمة

١٤٣- ويبين هذا التقرير بوضوح أن مزيدا من التقدم قد أحرز في تنفيذ عدد من برامج المبادرة الخاصة ذات الأولوية. وهي برامج أساسية تتعلق بالحكم الرشيد، والتعليم، والصحة وتنكولوجيا المعلومات، والسكان، والقضايا الجنسانية. كما أن بعض البرامج الأخرى، بما في ذلك برامج الحد من الفقر بخلق فرص العمل وتنمية القطاع غير الرسمي، والوصول إلى الأسواق وتوفيرا لفرص التجارية، والمياه، والأمن الغذائي، والبيئة، والتعاون فيما بين بلدان الجنوب، أظهرت تقدما مطردا إلى حد ما. وهناك ما يدل بوضوح على أنه من المرجح أن تُعطى جميع البرامج زخما إضافيا في السنوات المقبلة.

١٤٤- وقد أكدت لجنة البرنامج والتنسيق مرارا الحاجة إلى توسيع نطاق تغطية المبادرة الخاصة للبلدان. وفي الوقت الذي يجري فيه بذل الجهود في هذا الاتجاه ببدء برامج جديدة بما فيها على سبيل المثال برنامج التنويع الاقتصادي، وبرنامج التعاون والتكامل الإقليميين، لا بد من الإشارة إلى أن برامج المبادرة الخاصة تُصمم بحيث تستند إلى الطلب. لذلك، على البلدان نفسها أن تظهر ملكيتها للبرامج المختلفة باتخاذ ما يلزم من مبادرات لبلوغ أهدافها الإنمائية.

١٤٥- وثمة مسألة رئيسية تعوق تنفيذ المبادرة الخاصة ألا وهي مشكلة توفير الوكالات للموارد من ميزانياتها الأساسية لدعم أنشطة المبادرة الخاصة. ويُعد هذا الأمر من النقائص الطبيعية التي يصعب التغلب عليها بصورة مرضية جدا. ففي حين أعلن، عند بدء المبادرة في آذار/مارس ١٩٩٦ عن أنها ستحشد ٢٥ بليون دولار على فترة ١٠ سنوات، شدد في

الوقت ذاته على أن هذا المبلغ سيرصد من الموارد القائمة في منظومة الأمم المتحدة. ولا تتمثل الميزة النسبية للمبادرة الخاصة في ما يمكنها أن تولده من موارد إضافية لأفريقيا، بل فيما يتوقع أن تخلقه من تعاضد فيما بين مؤسسات منظومة الأمم المتحدة العاملة في أفريقيا وما يمكن أن تحققه من تعزيز التنسيق بين هذه المؤسسات مما يمكن أن يؤدي إلى استخدام الموارد الشحيحة استخداما أنجع وللقضاء على التداخل والازدواج. ومن شأن خلق التعاضد وتعزيز التنسيق معا أن يشجعا البلدان والمنظمات المانحة على حقن موارد جديدة حيثما وحينما تكون هناك حاجة حقيقية إليها.

١٤٦- وكما أشير إلى ذلك في الفقرة ١١٢ أعلاه، تم إعداد استراتيجية لتعبئة الموارد (انظر المرفق الأول) ستتاح للاجتماع التشاوري الإقليمي السنوي الثاني لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة العاملة في أفريقيا المقرر عقده في ٢٦ و ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ في أديس أبابا وقد سجلت تحسينات في مجال التنسيق على الأصعدة القطري ودون الإقليمي والإقليمي. والمطلوب في السنوات المقبلة هو الاستفادة من الشراكات والتعاون المطردين.

١٤٧- ووضعت لجنة البرنامج والتنسيق خلال دورتيها الثامنة والثلاثين والتاسعة والثلاثين عددا من التوصيات. وترد الإجراءات التي اتخذتها مؤسسات منظومة الأمم المتحدة استجابة لهذه التوصيات والإنجازات المحققة في المرفق الثاني. وما زال هناك الكثير مما ينبغي القيام به لتنفيذ توصيات اللجنة تنفيذا كاملا.

الحواشي

(١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الرابعة والخمسون، الملحق رقم ١٦ (A/54/16)، الفقرة ٥٩٦.

(٢) المرجع نفسه، الفقرات ٥٨٧-٥٩٦.

(٣) ثمة ثلاث مجموعات فرعية من الأنشطة: (أ) التعليم الأساسي وفرص كسب العيش للأميين وأنصاف الأميين من الشباب البالغين التي تهدف إلى تحديد الممارسات الصالحة في تصميم البرامج وتنفيذها، وبناء القدرة المحلية على رصد وتقييم برامج تعليم الكبار الأساسي - وعندما يكون ذلك ممكنا بالترادف مع تصميم البرامج الجديدة، (ب) الأنشطة الخاصة بالأقطار كل على حدة التي تهدف إلى بناء قدرة الوزارات على تقييم ورصد برامج محو الأمية وعند التخطيط لاستراتيجيات جديدة لمحو أمية الكبار والتعليم/التعليم غير الرسمي في غامبيا، موزامبيق، أوغندا، بوركينا فاصو، النيجر، تشاد، غينيا، (ج) يجري صياغة وثيقة عمل معنونة ''الاهتمام بالكبار'' تهدف إلى دعم التعليم الأساسي للكبار وذلك في سياق المبادرة الخاصة وممولة في إطار الصندوق الاستئماني النرويجي للتعليم.

(٤) تقرير التنمية البشرية ١٩٩٩ (منشورات الأمم المتحدة،رقم المبيع E.99.III.B.43).

(٥) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الرابعة والخمسون، الملحق رقم ١٦ (A/54/16)، الفقرة ٥٨٩.

المرفق الأول

مشروع مذكرة بشأن استراتيجية لتعبئة الموارد

مقدمة

١ - في سياق القضية المشتركة المتمثلة في تحقيق تغيير ملموس وكفالة أن يكون للدعم المقدم إلى جهود التنمية في أفريقيا تأثير إيجابي بصورة متزايدة، تم الإقرار بضرورة الإفادة من فرصة استثنائية في أوائل التسعينات. وتمثل ذلك، على وجه التحديد، في الحاجة إلى تيسير مواصلة تحقيق تحسينات في بيئة وضع السياسات والأداء المشجع لعديد من البلدان الأفريقية، بما في ذلك التحول الواضح نحو الحكم الديمقراطي في عدد متزايد من البلدان. وقد وفر إطار مبادرة الأمم المتحدة الخاصة بأفريقيا الفرصة في سياق إصلاح الأمم المتحدة والاتفاق الذي توصل إليه رؤساء الوكالات بشأن تحمل مسؤولية متبادلة إزاء النتائج المحققة في إطار هذه المبادرة. إلا أنه منذ الشروع في المبادرة في آذار/مارس ١٩٩٦، كان هناك، للأسف، عدد من العوامل التي حالت دون تحقيق تقدم كبير في تنفيذ أنشطتها البرنامجية. وتشمل هذه العوامل: (أ) مشكلة الملكية التي تعزى إلى قلة المشاورات الجارية مع الحكومات الأفريقية وغيرها من الشركاء الإنمائيين فيما يتعلق بتحديد مفاهيم المبادرة والشروع في هذه المبادرة؛ (ب) تصور أن الاحتياج المقرر بمبلغ ٢٥ بليون دولار يبين موارد إضافية لازمة لتغطية البرامج ذات الأولوية في حين أن من المتوقع، في الحقيقة، أن يتوفر قدر كبير من هذا المبلغ من جراء تحسين الكفاءة في استخدام الموارد الموجودة؛ (ج) وجود تصور بأن ما أشير إليه بشأن استعداد منظومة الأمم المتحدة بحد ذاتها إلى ''الإسهام'' في فكرة المبادرة الخاصة، لم يترجم إلى التزامات و لم يتلق الدعم من معظم الوكالات؛ (د) ظهور تساؤلات بشأن مدى استمرارية الهيكل المقصود تنفيذه ومصدر (مصادر) التمويل اللازم لدعمه، و (هـ) تعذر تحديد قيمتها المضافة تحديدا واضحا.

٢ - وفي حين أن المبادرة الخاصة أحرزت بعض التقدم في توفير معالجة إيجابية لمسألتي الملكية والشرعية (من خلال الحصول على ولايات حكومية دولية وإجراء مشاورات مكثفة مع الحكومات) وأثبتت قدرتها على الاستمرار كإطار للتنفيذ من خلال تجميع أولويات أفريقيا وإناطتها بالوكالات التي تتقاسم المسؤولية عنها، فإنها لم تتمكن حتى الآن من تكوين فكرة رئيسية مشتركة، وتعبئة موارد هامة لأنشطتها البرنامجية، وتغيير التصور الذي مفاده أن معظم وكالات منظومة الأمم المتحدة لا تظهر التزامها بهذه المبادرة ولا تمنحها اهتماما أكيدا.

٣ - ووفقا للاستنتاجات التي توصل إليها الفريق العامل التقني في اجتماعيه السابقين (٥-٧ آذار/مارس و ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨)، إن أي استراتيجية عملية لتعبئة الموارد لأفريقيا يجب أن تراعي مناخ المعونات الذي لا يتسم بالانخفاض العالمي في تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية فحسب، بل أيضا بازدياد التحول من التحدث عن مجرد توفير معونة إضافية إلى التفكير في استخدام المعونة المتاحة بكفاءة. إذ ينبغي أن تستند تعبئة الموارد الإضافية إلى إعادة تخصيص الأموال غير المدفوعة و/أو أن تستهدف برامج مواضيعية وقطاعية متماسكة تحفزها البلدان. وإن هذا النهج المتعلق بتعبئة الموارد الموضح في الفكرة الرئيسية المشتركة الصادرة عن المبادرة ينبغي نشره من خلال إيجاد استراتيجية فعالة للاتصالات.

الفكرة الرئيسية المشتركة: القيمة المضافة لمبادرة الأمم المتحدة الخاصة لأفريقيا

٤ - تتمثل القيمة المضافة للمبادرة في قابليتها على الاستمرار كإطار للجهود التعاونية، وتعزيز التماسك، وتحقيق الكفاءة في استخدام الموارد المتاحة، وتخفيض تكاليف ما تضطلع به منظومة الأمم المتحدة في أفريقيا من خلال وضع إجراءات مشتركة ومبسطة مثلا، والقيام ببرمجة مشتركة، ووضع استراتيجية مشتركة للتنفيذ، والقيام بإبلاغ مشترك. وفي حين أن مؤسسات بريتون وودز ليست جزءا من نظام المنسقين المقيمين، فإن إشراكها والحصول على التزامها بإطار المبادرة الخاصة يوفران مجالا أوسع للتنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة. وفي الحقيقة، إن معظم المنجزات المحققة في تنفيذ البرامج، حتى الآن، في مجموعتي التعليم والصحة مثلا، كانت نتيجة الحصول على هذه التغطية الأكثر شمولا.

استراتيجية تعبئة الموارد

٥ - قامت المبادرة الخاصة منذ الشروع فيها، بدور هام في توطيد علاقات الشراكة بين الوكالات في المجموعات المعنية بالتعليم، والصحة، وتكنولوجيا المعلومات، والحكم. وتشير الدروس المستخلصة من تجارب هذه المجموعات إلى أن للمبادرة استراتيجية لتعبئة الموارد تركز على ثلاثة مجالات:

(أ) **التركيز القطري** - من خلال اعتماد ملكية وطنية وقيادة وطنية؛ وإظهار توافق الآراء الذي تم التوصل إليه من خلال المشاورات التي جرت بين الأطراف المؤثرة، والتي شارك فيها شركاء خارجيون إعدادا لبرامج الاستثمار القطاعي عندما اقتضى الأمر عرضها خلال اجتماعات التنسيق التي تعقدها الجهات المانحة، مثل الأفرقة الاستشارية، واجتماعات المائدة المستديرة وفي المشاورات القطاعية سعيا إلى تعزيز إمكانية الحصول على تدفقات الموارد؛ القيام بدعوة قوية تهدف إلى تخصيص الموارد الوطنية (الميزانيات) والموارد

الدولية (المعونة)، بما في ذلك الصناديق الاستئمانية ومنح المساعدة التقنية لتذليل العقبات في مجال السياسات والقدرات؛ وتوفير تعبئة تامة لدعم نظام المنسقين المقيمين من خلال إيجاد آليات للبرمجة، مثل التقييم القطري المشترك، وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، وإطار التنمية القطرية، وذلك حيثما تكون هذه الآليات موجودة.

(ب) **التركيز من جانب المجموعات** - من خلال تبيان أهداف قطاعية محددة تتماشى مع توصيات مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية، وتدل بوضوح على الاتفاق الذي تم التوصل إليه فيما بين وكالات الأمم المتحدة التنسيقية والتعاونية على أساس المشاورات الجارية بين المجموعات؛ كفالة الاتساق بين أنشطة المجموعات والسياسات والاستراتيجيات والبرامج الوطنية وتنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد من أجل التنمية في أفريقيا في التسعينات؛ وتحقيق أقصى قدر ممكن من المنافع من خلال تقسيم العمل وفقا للولايات في إطار جهود تعاونية تبذلها الوكالات؛ وتحديد الاحتياجات من الموارد الخاصة بكل قطاع، ووضع معايير مرجعية لتقييم التقدم المحرز في بلوغ الأهداف بالنسبة للجهات المانحة والجهات المستفيدة واستغلال ذلك لتعبئة الموارد.

(ج) **التركيز المشترك بين البلدان** - من خلال تيسير تبادل المعلومات بشأن أفضل الممارسات في مجال معالجة العقبات المشتركة التي تعترض السياسات والمساعدة في تكرار النتائج في النُهج الممكن برمجتها في مجالات المبادرة التي تتسم بالأولوية؛ وإيلاء اهتمام خاص للمسائل العابرة للحدود، كما يحدث بالنسبة لمجالات الصحة والموارد الطبيعية وإدارة المستجمعات، بما في ذلك أحواض الأنهار، ونشر المعلومات عن هذه المسائل على نطاق واسع، وإدارة المعلومات لأغراض تعبئة الموارد.

٦ - وتتمثل العناصر الرئيسية للاستراتيجية فيما يلي:

- ترشيد البرامج والموارد القائمة على المستوى القطري؛
- إعادة برمجة الموارد المخصصة وتوجيهها نحو المجالات ذات الأولوية والاستيعاب الأكبر؛
- تعزيز الحوار بشأن كفاءة استخدام المعونة فيما بين واضعي السياسات الأفريقيين وشركائهم الخارجيين من خلال المنتديات الدولية والإقليمية والوطنية وإثارة اهتمام البلدان الأفريقية بقيادة هذه العملية؛
- استخدام القدرة على الإفادة من المعونة بكفاءة كوسيلة لوقف تدهور المساعدة الإنمائية الرسمية والقيام، من خلال عملية دعوة متضافرة في أفريقيا، بعكس هذا الاتجاه؛

- كفالة قدر أكبر من الدعم والشراكة لأفريقيا من خلال تحسين التنسيق واستغلال الموارد المتاحة وإقامة روابط برنامجية بين الشركاء في المبادرة، والممولين الثنائيين والمتعددي الأطراف للمبادرات الأفريقية الأخرى (الاتحاد الأوروبي، ولجنة المساعدة الإنمائية/ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ومؤتمر طوكيو الدولي المعني بالتنمية في أفريقيا) والقطاع الخاص.

التنفيذ

٧ - ستتولى تنفيذ استراتيجية تعبئة الموارد في المقام الأول المجموعات المعنية بالمجالات ذات الأولوية، بقيادة وكالات التنسيق، وبمشاركة تامة من المنسقين المقيمين التابعين للأمم المتحدة والأفرقة القطرية العاملة داخل إطار المبادرة، وذلك بدعم من أمانة المبادرة. وستوفر اللجنة التوجيهية للجنة التنسيق الإدارية المشورة والرقابة. أما الإجراءات المحددة التي يُتوقع أن تتخذها الجهات الفاعلة، أي اللجنة التوجيهية للجنة التنسيق الإدارية، ووكالات تنسيق المجموعات، وأمانة المبادرة الخاصة، فهي تشمل ما يلي:

(أ) اللجنة التوجيهية للجنة التنسيق الإدارية بقيادة رئيسيها المشاركين:

- تقوم باستعراض دور المبادرة الخاصة في ضوء التطورات الأخيرة وتوفير توجيه وزخم جديدين؛
- الاتفاق على فكرة رئيسية مشتركة واستراتيجية اتصالات للمبادرة الخاصة؛
- كفالة التزام الرؤساء التنفيذيين للوكالات بأن تخصص جزءا من ميزانياتها الأساسية موارد لتغطية أنشطة المبادرة وبأن يدعموا قدرة الأمانة على أن تضطلع، كحد أدنى، بوظائفها الأساسية؛
- إعطاء توجيهات لوكالات التنسيق للاضطلاع بمسؤولية تعبئة الموارد على مستوى المجموعات؛
- توفير المشورة إلى الوكالات، بصورة عامة، ووكالات التنسيق بصورة خاصة، بشأن تطبيق قرار لجنة التنسيق الإدارية المتصل باستخدام المبادرة كآلية التنسيق على المستوى الإقليمي.

(ب) المجموعات:

- ينبغي أن تحدد وكالات التنسيق والوكالات التعاونية الاحتياجات من الموارد للبرامج المحددة للمجموعات ذات الملكية الوطنية، وأن تقرر معا آلية (آليات) لتعبئة هذه الموارد، بما في ذلك الأفرقة الاستشارية، والمائدة المستديرة وبرنامج الاستثمار القطاعي، حسب الاقتضاء؛

- كفالة أن تكون البرامج قد أفادت مما يكفي من المشاورات مع الحكومات الوطنية وغيرها من الأطراف المؤثرة، فضلا عن نظام المنسقين المقيمين على المستوى القطري؛

- الاتفاق على تقسيم العمل وتحديد المعايير لقياس التقدم والإفادة بفعالية من خدمات الأفرقة العاملة التقنية؛

- الاتفاق على صيغة مشتركة للإبلاغ ونقل المعلومات وتقديم التقارير المشتركة عن التقدم المحرز إلى أمانة المبادرة من أجل إحالتها إلى اللجنة التوجيهية، وإعداد التقارير الحكومية الدولية؛

- توفير الدعم لموظفي الإعلام والاتصال في وكالات التنسيق فيما يتعلق بإقامة شبكات فعالة تتيح جمع المعلومات ونشرها والإبلاغ عنها من خلال أمانة المبادرة، فضلا عن تيسير تبادل المعلومات مع مختلف المبادرات الثنائية لتجنب الازدواجية وتعزيز التعاون مع المبادرات غير التابعة لمنظومة الأمم المتحدة.

(ج) أمانة المبادرة ينبغي أن تقوم بما يلي:

- تعميم المذكرة المتفق عليها لاستراتيجية تعبئة الموارد على جميع الأطراف المعنية وتوفير الدعم التقني لجميع أنشطة تعبئة الموارد التي تضطلع بها المجموعات؛

- عقد دورات منتظمة للتشاور من أجل موظفي الإعلام والاتصال العاملين في وكالات التنسيق؛ تعزيز التبادل الإلكتروني، والحوار، وربط المواقع على الشبكة بين الوكالات وتعزيز غير ذلك من وسائل تبادل المعلومات وتعميم الأفكار الرئيسية بشأن أنشطة المبادرة الخاصة على جميع الأطراف المؤثرة؛

- القيام بالتشاور مع وكالات الأمم المتحدة المعنية، بإعداد التقارير المطلوب تقديمها عن المبادرة الخاصة إلى اللجنة التوجيهية للجنة التنسيق الإدارية؛
- جمع ونشر المعلومات بشأن أفضل الممارسات فيما يتعلق باستخدام المعونات بكفاءة؛
- القيام، بالتشاور مع الوكالات المعنية، بإعداد التقارير الواجب تقديمها إلى الهيئات المشتركة بين الوكالات والهيئات الحكومية الدولية، وهي اللجنة التوجيهية للجنة التنسيق الإدارية، ولجنة البرنامج والتنسيق، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، والجمعية العامة؛
- توسيع نطاق الدعم المقدم إلى نظام المنسقين المقيمين لكفالة التكامل بين المبادرة وأدواته مثل إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وإطار التنمية القطرية على المستويين القطري والإقليمي؛
- جمع ونشر معلومات عن مبادرات الأمم المتحدة والمبادرات غير التابعة للأمم المتحدة بشأن أفريقيا ووضع الإطار المناسب لتبادل المعلومات بين هذه المبادرات كي تُقلص، إلى أدنى حد، ازدواجية الجهود وهدر الموارد.

المرفق الثاني

التوصيات التي قدمتها لجنة البرنامج والتنسيق في دورتيها الثامنة والثلاثين والتاسعة والثلاثين وإجراءات المتابعة المقترحة

ألف - توصيات اللجنة في دورتها الثامنة والثلاثين[أ]، وإجراءات المتابعة المقترحة والإجراءات المتخذة

التوصيات	الإجراءات المقترحة	المنظمات	الإنجازات
١ - رأت اللجنة أن النتائج التي أحرزت حتى الآن مهمة وتشكل بعض التقدم مقارنة بالحالة السابقة. ومع ذلك، فإنها غير كافية بالنظر إلى عدد البلدان والمجالات المحدودة المشمولة حتى الآن.	• تشكيل فريق عامل تقني وتعجيل تنفيذ خطط العمل التعليمية في الـ ١٦ بلدا، التي تتميز بانخفاض معدل القيد في المدارس الابتدائية فيها، وتقديم تقرير عن النتائج الملموسة.	البنك الدولي/ اليونسكو/ اليونيسيف	اتفقت الوكالات على أنشطة التعليم في البلدان الستة عشر ذات معدلات الالتحاق المنخفضة؛ وأرسلت مذكرة مشتركة إلى المكاتب القطرية كما قدمت تقارير مشتركة إلى كل من لجنة التنسيق الإدارية ولجنة البرنامج والتنسيق. وأقرت برامج لتطوير قطاع التعليم في بلدين اثنين؛ وسوف تكون جاهزة بحلول حزيران/يونيه ٢٠٠٠ في خمسة بلدان. وجرى الاضطلاع بأنشطة على الصعيد دون الإقليمي لتوفير التدريب وتبادل الخبرات في ميدان تعليم الفتيات ومحو أمية الكبار وفر الدعم من أجل إعداد برامج تطوير قطاع التعليم.
	• رصد تنفيذ أنشطة المتابعة للمنتديات المعنية بشؤون الحكم في أفريقيا في البلدان الـ ٢٤ المشاركة وتقديم تقرير عن النتائج.	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/اللجنة الاقتصادية لأفريقيا	في مجال شؤون الحكم: بلغ عدد الجهات المشاركة في المنتديات الأفريقية الثلاثة لشؤون الحكم التي عقد آخرها في حزيران/يونيه ١٩٩٩ الثلاثة ٤٢ بلدا و ٤٨ منظمة غير حكومية. وقد اكتمل إعداد بيان تفصيلي عن برنامج شؤون الحكم لتعزيز قدرة الحكومات على تنسيق الأنشطة ويجري استكماله بأحدث البيانات في ١٢ بلدا كما يجري جمع البيانات في ١٢ بلدا آخر.
	• تشكيل فريق عامل تقني وتعجيل صياغة وتنفيذ خطط العمل لإصلاح القطاع الصحي من أجل تقديم خدمات صحية أفضل في ١٥ بلدا.	منظمة الصحة العالمية/ البنك الدولي/اليونيسيف/ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	وفي الاجتماع الثالث المشترك بين البلدان المعقود في كوتونو (تموز/يوليه ١٩٩٩)، اشترك ٤٦ بلدا في حوار السياسات العامة وتوصلت إلى توافق في الآراء بشأن الإجراءات التي تشكل إصلاحا لقطاع الصحة. وجرى الاتفاق على استخدام النهج القطاعية الشاملة كطريقة تقديم الدعم لإصلاح قطاع الصحة. وسيجري إعداد خطط العمل القطرية وسيُشرع في استحداث أداة لرصد إصلاحات قطاع الصحة وتقييمها.

(أ) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثالثة والخمسون، الملحق رقم ١٦ (A/53/16).

التوصيات	الإجراءات المقترحة	المنظمات	الإنجازات
	• رصد الأنشطة المضطلع بها في مجالات أخرى ذات أولوية وفي أكبر عدد ممكن من البلدان وتقديم تقارير عنها:	اللجنة الاقتصادية لأفريقيا/البنك الدولي/اليونسكو/اليونيدو/برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/المنسق المقيم	في ميدان تكنولوجيا المعلومات، يجري الاضطلاع بالتنفيذ في نطاق مجتمع المعلومات الأفريقي على الصعد الوطني ودون الإقليمي والإقليمي. وجرى تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الأخرى من خلال الشراكة في مجال تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في أفريقيا. وشُرع في إقامة مجموعة من الشبكات دون الإقليمية، ووضع ١٢ بلدا خطط عمل وطنية في مجال المعلومات؛ ويقوم ١٠ بلدان أخرى بهذه العملية. كما جرت متابعة التقدم المحرز في الميادين الأخرى وهي السكان، والماء، والحد من الفقر، عن طريق القطاع غير الرسمي وادرجت في متن هذا التقرير.
	– الاستفسار من الممثلين المقيمين بشأن تنفيذ عناصر المبادرة الخاصة الواردة في الاتفاق الخاص بكل منهم.	المبادرة الخاصة/برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/المنسقون المقيمون؛	نظرا لنقص الموظفين في أمانة المبادرة الخاصة، لم يكن من الممكن القيام بمتابعة فعلية مع الوكالات وعلى الصعيد القطري. بيد أن الأمانة استطاعت وضع مبادئ توجيهية محددة بشأن الإبلاغ لإدراجها ضمن التقرير السنوي للمنسقين المقيمين لعام ١٩٩٩، وعرضتها على مكتب مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية.
	– الاستفسار من الممثل المقيم/المنسق المقيم بشأن الأنشطة المضطلع بها في إطار تنفيذ خطط عمل ندوات المعتكفات المتصلة بالمبادرة الخاصة (إثيوبيا، وتشاد، وتوغو، وغانا، وموزامبيق)؛	المبادرة الخاصة/برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/المنسق المقيم	جمعت المعلومات المتعلقة بأنشطة المجموعات استعدادا للاجتماع الثامن للجنة التوجيهية التابعة للجنة التنسيق الإدارية فضلا عن هذا التقرير وإعداد اجتماعات الفريق العامل التقني في عدد من المجموعات.
	– الحصول على معلومات مستكملة ومتواصلة بشأن أنشطة المجموعات.	المبادرة الخاصة/برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/المنسق المقيم	
	• إعداد مصفوفة للأنشطة الجارية المتعلقة بالمبادرة الخاصة على الصعيد القطري.	المبادرة الخاصة/المنسق المقيم/برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	لم تسمح قيود ملاك الموظفين في أمانة المبادرة الخاصة بإنجاز ذلك في سنة ١٩٩٩. ومع ذلك، يعتزم إقامة معتكف واحد بالكاميرون في أيار/مايو ٢٠٠٠.
	• تنظيم ندوات معتكفات قطرية تتناول المبادرة الخاصة في بلدان أخرى.	المبادرة الخاصة/المنسقون المقيمون/برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	

التوصيات	الإجراءات المقترحة	المنظمات	الإنجازات
٢ - ينبغي أن يطلب من لجنة التنسيق الإدارية أن تكثف جهودها لتعبئة القدرات التحليلية وإمكانيات منظومة الأمم المتحدة تعبئة كاملة في خدمة المبادرة الخاصة من أجل تحقيق التغطية لأقصى عدد من البلدان ومجالات الأنشطة.	• توجيه نظر وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، ورئيسي، اللجنة التوجيهية التابعة للجنة التنسيق الإدارية إلى هذه التوصية.	المبادرة الخاصة/مكتب المنسق الخاص لأفريقيا وأقل البلدان نموا	لا تزال أمانة المبادرة الخاصة تعاني من نقص الموظفين. وقد وردت دلالات إيجابية من إحدى الوكالات بالنسبة لانتداب عدد من الموظفين ولكن لم يتخذ إجراء بعد بهذا الشأن. لم يجر بعد تنفيذ استراتيجية من إعداد الأمانة لتوسيع نطاق المبادرة الخاصة لتشمل الصعيد القطري. أخطر مكتب المنسق الخاص لأفريقيا وأقل البلدان نموا بإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وكيل الأمين العام لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والأمين العام المساعد المشرف على مسائل لجنة التنسيق الإدارية، أخطرهما بضرورة قيام منظومة الأمم المتحدة بتكثيف جهودها وتعبئة قدراتها وإمكانياتها التحليلية لصالح المبادرة الخاصة.
٣ - ينبغي أن يُطلب من مختلف الوكالات الرائدة، أن تضع، كل منها في مجالها، إطارا استراتيجيا مشتركا للعمل من أجل تحليل وإبراز المشاكل، وتحديد الأهداف، وتقدير مساهمة كل منظمة، وبيان الموارد اللازمة، وتحديد نقاط مرجعية بما في ذلك مؤشرات الأداء على أن تقوم اللجنة التوجيهية التابعة للجنة التنسيق الإدارية بتنسيق هذا العمل.	• وضع وتنفيذ أطر استراتيجية مشتركة للعمل في مختلف المجموعات، مع التأكيد على المضمون من حيث العناصر التي ذكرتها لجنة البرنامج والتنسيق.	الوكالات المنسقة	تم التوصل إلى اتفاق بشأن اتباع نهج مشترك في مجموعات التعليم، والصحة، وتكنولوجيا المعلومات، والمياه، وتعبئة الموارد، والحد من الفقر عن طريق القطاع غير النظامي، والوصول إلى التجارة وتنويع الاقتصاد. ولم توضع بعد مؤشرات التنفيذ.

التوصيات	الإجراءات المقترحة	المنظمات	الإنجازات
	• القيام حيثما يكون ذلك ملائما، بإدراج مهمة استعراض أو استكمال أو إعداد إطار عمل استراتيجي مشترك ضمن اختصاص الفريق العامل التقني المرتقب (التجارة، والفقر، والتعليم، والصحة، والمياه، وتعبئة الموارد)	الوكالات المنسقة	عقدت اجتماعات الفريق العامل التقني في ميادين التعليم والحد من الفقر عن طريق القطاع غير النظامي، والصحة، والمياه، وتعبئة الموارد، والوصول إلى التجارة وتنويعها.
	• استعراض حالة إعداد وتنفيذ الأطر الاستراتيجية المشتركة.	مكتب المنسق الخاص لأفريقيا وأقل البلدان نموا/ المبادرة الخاصة	
٤ - الإعداد السريع للبرامج في مجالي التعاون والتكامل الإقليميين والتنويع الاقتصادي.	• تحديد الوكالات المتعاونة التي تشكل المجموعات. • تشكيل فريق عامل تقني لوضع ترتيبات الصياغة والتنفيذ.	مكتب المنسق الخاص لأفريقيا وأقل البلدان نموا/ المبادرة الخاصة الوكالات المنسقة	تخصص اللجنة الاقتصادية لأفريقيا برنامج عمل إحدى شعبها الفنية الخمسة للتعاون والتكامل الإقليميين. وكجزء من برنامج العمل الاعتيادي لشعبة التعاون والتكامل الإقليميين التابعة للجنة الاقتصادية لأفريقيا، تقوم الشعبة بإجراء دراسات بشأن السياسات العامة ودراسات تحليلية فيما يتصل بالقضايا الإقليمية ومسائل التكامل، وتقدم المساعدة في ميدان السياسات العامة وفي المجال التقني للجماعات الاقتصادية الإقليمية والدول الأعضاء بشأن تعزيز برنامج أعمال التكامل لأفريقيا. وتحسين القدرة التنافسية لأفريقيا بوصفها شريكا تجاريا عالميا. وقد شرعت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في تنفيذ مشروع كبير يرمي إلى القيام بشكل منهجي بتقييم التقدم المحرز نحو تحقيق التكامل الأفريقي، وفيما يتعلق بالوصول إلى التجارة، أفاد مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) أن البرنامج المتكامل المشترك بين مركز التجارة الدولية والأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية قام بتعبئة ٧ ملايين دولار من المبلغ المستهدف وقدره ١٠ ملايين دولار من دولارات الولايات المتحدة. وقد أعدت تقييمات الاحتياجات في ١٧ بلدا أفريقيا. وعقدت اجتماعات الأفرقة العاملة التقنية في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩ وكانون الثاني/يناير ٢٠٠٠. وقام الأونكتاد بالتشاور مع مكتب المنسق الخاص لأفريقيا وأقل البلدان نموا التابع لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بإعداد إطار تنفيذي للأعمال المتصلة بتنوع الاقتصادات الأفريقية.
	• استعراض فعالية استراتيجية تعبئة الموارد.	مكتب المنسق الخاص لأفريقيا وأقل البلدان نموا/ المبادرة الخاصة	

التوصيات	الإجراءات المقترحة	المنظمات	الإنجازات
٥ - تعزيز أمانة المبادرة الخاصة من خلال:	• الاتفاق على ترتيبات العمل؛	مكتب المنسق الخاص لأفريقيا وأقل البلدان نموا/ المبادرة الخاصة	اتفق مكتب المنسق الخاص لأفريقيا وأقل البلدان نموا بإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والمبادرة الخاصة على برنامج عمل مشترك وعملا جنبا إلى جنب بشكل وثيق في السنة الماضية. بيد أن تعزيز أمانة المبادرة الخاصة على النحو الذي طلبته لجنة البرنامج والتنسيق لم يحدث بعد ويقوم الرئيسان المشاركان لأمانة المبادرة الخاصة حاليا بالنظر في مقترحات تنسيق برنامج عمل المبادرة وترشيد ترتيبات التمويل المتصلة به.
(أ) توثيق علاقات العمل بينها وبين مكتب المنسق الخاص لأفريقيا وأقل البلدان نموا؛	• تحديد مجالات الأنشطة المشتركة؛	مكتب المنسق الخاص لأفريقيا وأقل البلدان نموا/ المبادرة الخاصة	
	• إعداد وتنفيذ برنامج عمل مشترك؛	مكتب المنسق الخاص لأفريقيا وأقل البلدان نموا/ المبادرة الخاصة	أما بالنسبة لمكتب المنسق الخاص لأفريقيا وأقل البلدان نموا، فقد انخفضت قدرته على التعاون التام مع المبادرة الخاصة نتيجة لإنهاء برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لدعمه المادي للمكتب.
	• إعداد مشترك للتقارير الملائمة؛	مكتب المنسق الخاص لأفريقيا وأقل البلدان نموا/ المبادرة الخاصة	
	• استكمال قائمة مراكز التنسيق؛	مكتب المنسق الخاص لأفريقيا وأقل البلدان نموا/ المبادرة الخاصة	
(ب) توثيق علاقات العمل بينها وبين الشعبة الفنية في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا؛	• من خلال الرئيسين ربط اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لاجتماعات الأفرقة العاملة التقنية وترتيبات مجموعات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛	المبادرة الخاصة	عملت المبادرة الخاصة ومكتب المنسق الخاص لأفريقيا وأقل البلدان نموا على نحو مشترك في مجال إعداد التقارير الحكومية الدولية (لجنة البرنامج والتنسيق والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة) فضلا عن تنظيم اجتماعات الفريقين العاملين التقنيين في مجال الحد من الفقر عن طريق القطاع غير النظامي، وتنويع الاقتصاد
(ج) توثيق علاقات العمل بينها وبين مراكز التنسيق في المنظمات والوكالات، بما في ذلك فرقة العمل المشتركة بين الوكالات والمعنية بالانتعاش الاقتصادي والتنمية في أفريقيا؛	• استكمال قائمة مراكز التنسيق؛	المبادرة الخاصة	عينت مراكز تنسيق الوكالات.
	• تشكيل أفرقة عمل تقنية؛	المبادرة الخاصة/مركز تنسيق الوكالات	تأوي اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أحد أجنحة أمانة المبادرة الخاصة الذي يعتمد والحال كذلك، على المدخلات الفنية لشعبها في مجال إعداد مدخلات التقارير المشتركة بين الوكالات بشأن المبادرة الخاصة.
	• وضع استراتيجية للترشيد؛		يجري استكمال القائمة بصورة دورية.
(د) تخصيص الموارد اللازمة لها.	• تعزيز تدفق المعلومات؛	المبادرة الخاصة/مراكز تنسيق الوكالات	
	• استكشاف ترتيبات تقاسم التكاليف داخل الأمم المتحدة؛	المبادرة الخاصة/مراكز تنسيق الوكالات	نظمت اجتماعات الأفرقة العاملة التقنية في عدة مجموعات على نحو ما أشير إليه في البند ٣ أعلاه.

التوصيات	الإجراءات المقترحة	المنظمات	الإنجازات
		مكتب المنسق الخاص لأفريقيا وأقل البلدان نموا/ المبادرة الخاصة/اللجنة الاقتصادية لأفريقيا	أنهى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي دعمه لمكتب المنسق الخاص لأفريقيا وأقل البلدان نموا فيما يخص عمله المتعلق بالروابط بين برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات والمبادرة الخاصة وكذلك تنفيذ المبادرة الخاصة من قبل مكتب المنسق الخاص لأفريقيا وأقل البلدان نموا التابع لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية.
٦ - في مجال التنسيق، ينبغي تكثيف الجهود لا سيما فيما يتعلق بما يلي:	إعداد موجزات وتوصيات دورية تقدم إلى الأمين العام واللجان التنفيذية	مكتب المنسق الخاص لأفريقيا وأقل البلدان نموا/ المبادرة الخاصة	في إثر الاجتماع التشاوري الإقليمي الأول المعقود في ٥ آذار/مارس ١٩٩٩ الذي ترأسته نائبة الأمين العام، وقرار استخدام المبادرة الخاصة كآلية لتنسيق عمل الأمم المتحدة في أفريقيا، قدم الرئيسان المشاركان للجنة التوجيهية للجنة التنسيق الإدارية تقريرا بشأن توسيع دور المبادرة الخاصة. وعلى هذا الأساس أيدت لجنة التنسيق الإدارية ذلك القرار في دورتها الثانية لعام ١٩٩٩ المعقودة في ٢٩-٣٠ تشرين الأول/أكتوبر.
(أ) دور التوجيه والدعوة الذي يقوم به الأمين العام، ودور المتابعة والحفز الذي يقوم به مكتب المنسق الخاص لأفريقيا وأقل البلدان نموا، والدور التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا؛	تنفيذ إطار استراتيجي مشترك لكل أولوية من الأولويات.	الوكالات المنسقة/ المجموعات	كان مما أثار مسألة دور الأمين العام بشكل بارز تقرير عام ١٩٩٨ تقريره المتعلق بأسباب الصراع في أفريقيا وتعزيز السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها (A/52/871-S/1998/318) وأثناء المناقشة التي تلته بشأن أفريقيا في مجلس الأمن والجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. أما فيما يتعلق بمكتب المنسق الخاص لأفريقيا وأقل البلدان نموا، فقد عزز الدور الذي يقوم به في مجال المتابعة والحفز من خلال دعمه الفني لمكتب الأمين العام فحسب وإنما للأجهزة المذكورة آنفا كذلك.
	يقوم المنسقون المقيمون والأفرقة القطرية للأمم المتحدة والحكومات بتشجيع وضع مذكرات الاستراتيجية القطرية، وإعداد التقييمات القطرية المشتركة، وأطر الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية	المنسقون المقيمون/برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/ مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية	
(ب) اتخاذ مزيد من التدابير التنسيقية بهدف إنشاء إطار دينامي ومشترك للعمل على المستوى الميداني.			سوف يعقد الاجتماع التشاوري الإقليمي السنوي الثاني للجنة التوجيهية للجنة التنسيق الإدارية بشأن أفريقيا يومي ٢٦ و ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ في مقر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في أديس أبابا. وسوف يترأس الاجتماع الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأفريقيا
			قامت أمانة المبادرة الخاصة بالاتصال بمكتب برنامج الأمم المتحدة المشترك الذي ترعاه عدة جهات والمعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) في جنيف لتحديد مجالات التعاون.

باء – التوصيات التي قدمتها اللجنة في دورتها التاسعة والثلاثين[ب]، والإجراءات المتخذة

التوصيات	المنظمات	الإنجازات
١ – طلبت اللجنة أن تقدم إليها استراتيجية لحشد الموارد مشفوعة بخطة عمل محددة كيما تنظر فيهما في دورتها الأربعين في عام ٢٠٠٠.	الوكالات المنسقة/ المبادرة الخاصة	نُظمت في نيويورك جلسة تقارع أفكار في مجال حشد الموارد ويجري إعداد استراتيجية تتضمن خطة عمل تشارك في وضعها جهات فاعلة مختلفة.
٢ – في الوقت الذي رحبت فيه اللجنة بالتأكيد على تحسين إمكانية وصول أفريقيا إلى التجارة وفرصها التجارية، طلبت أيضا أن تنفذ أنشطة تتعلق بفرص الوصول إلى الأسواق وأن يتم بيان هذه الأنشطة في التقرير المرحلي القادم.	الوكالات المنسقة	اضطلعت الأونكتاد، بوصفها الوكالة المنسقة لهذه المجموعة، بعدد من الأنشطة لدعم ما تبذله البلدان الأفريقية من جهود في منظمة التجارة العالمية ومفاوضات مجموعة دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ/الاتحاد الأوروبي. وأُجريت دراسات وعُقدت حلقات عمل تدريبية في هذا الشأن. (انظر كذلك المرفق الثاني – ألف). وتحضيرا للمؤتمر الوزاري الثالث لمنظمة التجارة العالمية والأونكتاد، نظمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا اجتماعا صاغ فيه خبراء من دول أفريقية ورقة تضمنت موقف أفريقيا، اعتمدها لاحقا مؤتمر وزراء التجارة الأفارقة الذي عُقد في مدينة الجزائر يومي ٩ و ١٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩.
٣ – أحاطت اللجنة علما بالمصفوفة التي أعدتها الأمانة العامة كمتابعة وتنفيذ لتوصياتها وطلبت تحسين مثل هذه المصفوفة بإضافة عمود رابع يبين الإجراءات التي اتُخذت ورفعها إليها مشفوعة بالتقارير المرحلية المقبلة.	مكتب المنسق الخاص لأفريقيا وأقل البلدان نموا/المبادرة الخاصة	أُعد المصفوفتان (المرفقان الثاني – ألف والثاني – باء) وفقا لهذه التوصية.
٤ – أخذت اللجنة علما مع التقدير بالتعاون الوثيق القائم بين مكتب المنسق الخاص لأفريقيا وأقل البلدان نموا، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا وأمانة المبادرة الخاصة، وطلبت من هذه الكيانات العمل عن كثب لمواءمة مختلف المبادرات المتعلقة بأفريقيا، سيما تعزيز الروابط والعناصر المشتركة الموجودة بين المبادرة الخاصة وبرنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات، وبرنامج عمل القاهرة لإطلاق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا من جديد، وبرنامج عمل طوكيو من جهة، والمبادرات المتعددة الأطراف والثنائية الأخرى من جهة ثانية.	مكتب المنسق الخاص لأفريقيا وأقل البلدان نموا/المبادرة الخاصة	تواصل المبادرة الخاصة ومكتب المنسق الخاص لأفريقيا وأقل البلدان نموا/إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية العمل معا في عدد من المجالات. وقد شرعت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بالفعل في وضع قاعدة بيانات لمختلف المبادرات المتعلقة بأفريقيا بغية تحديد مجالات الاهتمام المشترك لتتعاون فيها. واضطلع مكتب المنسق الخاص لأفريقيا وأقل البلدان نموا/إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بعدد من الأنشطة في مجالات ذات أهمية مشتركة لبرنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات، والمبادرة الخاصة، وجدول أعمال طوكيو. وبصورة أكثر تحديدا، أجرى مكتب المنسق الخاص لأفريقيا وأقل البلدان نموا/إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية نقاشات مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا والمبادرة الخاصة بشأن زيادة تعزيز التعاون بينهم، وبدعم من وكيل الأمين العام/إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية حصل مكتب المنسق الخاص لأفريقيا وأقل البلدان نموا

(ب) المرجع نفسه، الدورة الرابعة والخمسون، الملحق رقم ١٠ (A/54/10).

التوصيات	المنظمات	الإنجازات
		على الموافقة من كيانات مختلفة تابعة للأمم المتحدة على قيامها بتعيين مسؤولي تنسيق بشأن أفريقيا للعمل في تعاون وثيق مع مكتب المنسق الخاص.لأفريقيا وأقل البلدان نموا وسيُعقد أول اجتماع لمسؤولي التنسيق خلال هذه السنة.
٥ - أهابت اللجنة بالوكالات المنسقة لمختلف المجموعات التابعة للمبادرة الخاصة أن ترسل إلى اجتماعات المبادرة الخاصة القادمة ممثلين على أعلى مستوى مناسب ممكن، وذلك بغية مساعدة اللجنة في مداولاتها.	مكتب المنسق الخاص لأفريقيا وأقل البلدان نموا /أمانة إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية	يجري حاليا توجيه الدعوات إلى الوكالات المنسقة لحضور اجتماع لجنة البرنامج والتنسيق.
٦ - أوصت اللجنة بتعجيل المبادرة الخاصة عبر تزويد أكبر عدد من البلدان أو المناطق بالدعم الذي قد تتطلب تمويلا للأنشطة التي تؤثر تأثيرا مباشرا على الصعيد الميداني.	الوكالات المنسقة للمجموعات التابعة للمبادرة الخاصة	يُتوقع أن تؤدي استراتيجية حشد الموارد التي تركز على أعمال المجموعات إلى توليد موارد للبرامج الجيدة الصياغة على المستوى القطري.
٧ - طلبت اللجنة أن تُبلغ تعليقاتها إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في الجزء التنسيقي بشأن أفريقيا من دورته التي ستنعقد في جنيف في تموز/يوليه في ١٩٩٩.	رئيس لجنة البرنامج والتنسيق	قدم التقرير ونُظر فيه في الدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ١٩٩٩. وفي الدورتين التنسيقية والموضوعية اللتين عقدهما المجلس الاقتصادي والاجتماعي في تموز/يوليه ١٩٩٩، عرض رئيس لجنة البرنامج والتنسيق ما توصلت إليه لجنة البرنامج والتنسيق ما توصلت إليه لجنة البرنامج والتنسيق من استنتاجات وما قدمته من توصيات في دورتها التاسعة والثلاثين المتعلقة بالمبادرة الخاصة. (انظر بياني رئيس لجنة التنسيق والبرنامج اللذين أدلى بهما يومي ١٦ و ٢٢ تموز/يوليه ١٩٩٩ في اجتماع المجلس الاقتصادي والاجتماعي في جنيف).
٨ - طلبت اللجنة أن يُرفع إليها في دورتها الأربعين في عام ٢٠٠٠ تقرير مرحلي عن المبادرة الخاصة على نطاق منظومة الأمم المتحدة لتنفيذ جدول أعمال الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات يتضمن التدابير التي اتُخذت استجابة لتوصيات اللجنة سابقة الذكر.	مكتب المنسق الخاص لأفريقيا وأقل البلدان نموا/المبادرة الخاصة	التقرير المرفق به هذه المصفوفة معد وفقا لهذه التوصية.